البحوث والدراسات

مواطَنة المرأة السعودية بين الواقع القانوني والواقع المعيش: لحظة الزواج من غير مواطن

د. هتون أجواد الفاسي

ملخص

الأهداف: تهدف الدراسة إلى إيجاد حلولٍ لمشكلة التمييز التي تعاني منها المرأة الخليجية بشكل عام والمرأة السعودية بشكل خاص على مستوى مواطَنتها، بمنعها من مد جنسيتها إلى أبنائها لدى زواجها بغير مواطن. كما تهدف إلى إيضاح وكشف ما يترتب على استمرار الأوضاع على ما هي من خسارات اقتصادية وإنسانية وهدر للطاقات البشرية وتهديد للأمن وللمستقبل.

المنهج: تتبع الدراسة في منهجيتها المنهج التاريخي الاستقصائي والتحليلي، وذلك من خلال الكتابات المرجعية في موضوع الجنسية والدولة الحديثة، ونصوص القوانين وتحليل التعديلات التي كانت تطرأ عليها، وصلة ذلك بالحراك المحلي والاحتياجات الإنسانية من جانب والاتفاقيات الدولية من جانب آخر. كما تعمل الدراسة على التحقق من صوت المرأة المواطنة وأبنائها من خلال التواصل مع عدد من الحالات سواء المقيمة داخل السعودية أو خارجها.

النتائج: تصل الدراسة إلى أن مد جنسية المواطِنة السعودية إلى أبنائها ممكن وضروري لتحقيق الاستقرار على مختلف المستويات السياسية والاجتماعية والأمنية والاقتصادية.

الخاتمة: لتعزيز مواطَنة المرأة السعودية الكاملة ترى الدراسة أن هذا لا يتحقق إلا برفع جميع أشكال التمييز ضدها بتمكينها من مد جنسيتها إلى أبنائها أسوة بأخيها المواطن.

الكلمات المفتاحية: المواطَنة، المواطِنة، مد الجنسية، الاتفاقيات الدولية، الدساتير الوطنية، المساواة، الحِراك، المرأة السعودية.

– تُسلّم البحث في 2018/4/18، عُدّل في 2019/6/13، أجيز للنشر في 2019/9/5.
Doi: https://www.doi.org/10.34120/0382-047-181-010

المقدمة

تعد قضية معاناة المواطنات المتزوجات من غير مواطن في 26 دولة من دول العالم (Theodorou, 2014)، لاسيما العالم العربي والخليج العربي بالتحديد، من القضايا المؤرقة للنساء ولأطفالهن عبر عقود الدولة الحديثة، التي في حاجة إلى توقف، ومراجعة أبعادها الاقتصادية والاجتماعية والأمنية.

من بين دول جامعة الدول العربية الـ 22، ست دول فقط قضت على هذه المعاناة وساوت بين الجنسين في قانون الجنسية، وهي مصر 2004، الجزائر 2005، العراق تغيير جزئي 2006، المغرب 2007، تونس 2010، واليمن 2010، بينما هناك 16 دولة عربية وبنسبة 62% من دول العالم ما زالت تميّز في مواطنة نسائها.

ويدور حول هذا الموضوع عدد من القضايا التي تتصل بمفهوم المواطَنة ومواطَنة المرأة الكاملة ومفهوم الجنسية في الدولة الحديثة وسيادتها وصلة ذلك بالزواج والشريعة الإسلامية والأبوية وتأثير اختلاط المفاهيم على حقوق النساء، وسنستعرض ذلك في هذه الدراسة مع التركيز على المملكة العربية السعودية.

المنهج

تنحو الدراسة في منهجيتها نحو المنهج التاريخي الاستقصائي والتحليلي من خلال تقديم الخلفية التاريخية للمشكلة وما يتصل بها من أنظمة وعلاقات اجتماعية وحراك محلي ودولي وما ينتج عنها من تعقيدات إنسانية وتحديات مزمنة، وذلك من خلال الكتابات المرجعية في موضوع الجنسية والدولة الحديثة، ونصوص القوانين والأنظمة المتوالية وتحليل التعديلات التي كانت تطرأ عليها وصلة ذلك بالحراك المحلي والاحتياجات الإنسانية، من جانب، والاتفاقيات الدولية، من جانب آخر. كما تعمل الدراسة على التحقق من صوت المرأة المواطنة وأبنائها من خلال التواصل مع عدد من الحالات سواء المقيمة داخل السعودية أو خارجها في حالتهن الفردية أو الجماعية، مع الاستفادة من المجموعات التي

أخذت تظهر على وسيلتي تويتر وفيسبوك للتواصل الاجتماعي لتشكل صوتاً جماعياً يسمح للباحثة في فهم المعاناة وتفسير القوانين على أرض الواقع.

وتنبع أهمية الدراسة من كونها تفكك موضوعاً إنسانياً قانونياً حقوقياً مزمناً تحوّل مع بدء الدولة الحديثة إلى مشروعٍ تمييزيٍّ بامتياز ضد المرأة وأسرتها عندما تختار من خارج "القبيلة" أو خارجِ الدولة رجلاً تبني معه حياة أسرية، فبدلاً من أن تمد جنسيتها إلى أبنائها، كما يفعل أخوها الرجل حال زواجه من غير مواطنة، تُمد إليها حياةٌ ملؤها التمييز ضدها وضد أبنائها. ثم تعيد الدراسة تركيب الممكن من العلاقات بين النساء والدولة، وتطرح ما هو ممكن لتحقيق مواطَنة المرأة الكاملة.

وتهدف الدراسة إلى إيجاد حلولٍ لمشكلة التمييز التي تعاني منها المرأة الخليجية بشكل عام والسعودية بشكلٍ خاص، على مستوى مواطنتها ومساواتها بأخيها الرجل في دولتهما الواحدة. كما تهدف إلى إيضاح وكشف ما يترتب على استمرار الأوضاع كما هي في الوقت الحاضر من خسارات اقتصادية وإنسانية وهدر للطاقات البشرية وتهديد للمستقبل وللأمن الاجتماعي.

ولعل التساؤل الرئيس للدراسة هو: هل في منع مدّ المرأة السعودية جنسيتها إلى أبنائها من غير المواطن فائدة للدولة والمجتمع: سياسية أو اقتصادية أو اجتماعية أو أمنية أو إنسانية؟

وتمتد الفترة الزمنية للدراسة من بدء الدولة السعودية الثالثة وتأسيسها عام 1932 حتى زمننا المعاصر، وبالتحديد عام 2018، مستهدفةً المواطنات السعوديات وأسرهن من المقيمين داخل المملكة العربية السعودية أو خارجها. وتبدأ الدراسة باستعراض عدد من المفاهيم المرتبطة بماهية المواطنة، الدولة، الدولة الحديثة والجنسية، وهي المفاهيم الأربعة التي يدور حولها هذا البحث.

المواطنة والجنسية والدولة

في تعريف المواطنة أو المواطنية (وفق بعض ترجمات مصطلح Citizenship) أقوال كثيرة، ويمكن أن نعيدها تاريخياً إلى دولة المدينة أثينة، أو حديثاً إلى بناء الدولة القومية الحديثة ابتداء من اتفاقية وستفاليا وحركة

التنوير الأوروبية في القرن السابع عشر الميلادي وحتى كتابات توماس همفري مارشال T.H.Marshall الذي أعطى التعريف الكلاسيكي لهذا المصطلح في 1949 وربطه بالحقوق المدنية والسياسية والاجتماعية كانعكاسات مكتسبة لمفهوم حرية الفكر والاعتقاد والتعبير والوصول إلى العدالة في العقود والتملك والمشاركة في قرارات الدولة؛ مما أصبح اليوم مدمجاً في ميثاق حقوق الإنسان العالمي وعهوده واتفاقياته التي تفرعت عنه (التركي، 2003، ص.255).

ومفهوم المواطنة الذي أتبناه يعني "تميز الفرد كمواطن ذي كيان حقوقي قائم بذاته، بغض النظر عن انتماءاته المختلفة، العرقية، الدينية، المذهبية، الجندرية ، القبلية إلخ، مستحقاً لحقوق وملتزماً بواجبات تجاه دولته المدنية، تحددها معايير واضحة يدافع عنها في حال اختلت؛ وبذلك فهذا الكيان يتضمن ممارسات قضائية وسياسية واقتصادية وثقافية تعكس ممارسة المواطنة (جوزف، 2003، ص.35؛ بشارة، 2012، ص.47) التي يتساوى في استحقاقها وأمام قضائها كل من ينتمي إلى الدولة".

وعلى المسافة نفسها تأتي الجنسية ومفهومها وعلاقتها بالدولة الحديثة؛ فلم يظهر مفهوم الجنسية بشكله الفني الحديث إلا عام 1835 مع استقرار فكرة الدولة الوطنية الحديثة باعتبارها الإطار القانوني والسياسي لممارسة حقوق المواطنة وتحمل واجباتها على أرض الواقع (الكواري، 2004، ص.15) (كما في الإسكوا، ص.5). ويعد التمتع بالجنسية من أهم حقوق الإنسان التي نص الإعلان العالمي لحقوق الإنسان عام 1948 على "أحقية كل شخص في العالم بالتمتع بها" في المادة (15). لكننا عندما نصل إلى تطبيق حقوق المواطَنة على جميع المواطنين من الجنسين نجد أن موضوع الجنسية يعترض طريق المرأة في إتمام مواطنتها فتقف عاجزة في عدد كبير من دول العالم عن إعطاء جنسيتها إلى أبنائها (الدباغ ورمضان، 2014، ص.16).

وعلى الرغم من أن الدولة المدنية الحديثة قامت على أساس التعاقد والتفاوض والديمقراطية، فإن عدداً من دولنا في العالم العربي شكلت مفهوم

"الرعايا القانونيين" على أسس دينية وفي بعض الدول على أسس طائفية أيضاً وفي الغالبية على أساس تمييزي ضد المُغاير الجندري؛ مما جعل الدين ورجاله يقودون عملية الوساطة بين الدولة والمواطنين وفق سعاد جوزف (2003، ص.44–45)، وآلية هذا القياد امتلاك أو احتكار التفسير الديني لما يسمى بالضوابط الشرعية لمخرجات المدنية ومؤسسات الدولة الحديثة (الفاسي، 2015، ص.79–90).

لكن هذه الدولة المدنية الحديثة قدمت أيضاً صورة خيالية للنساء، ولعبت دوراً حاسماً في عملية جندرة المواطنية التي تنتقل من خلال الأرض مقابل الدم؛ فمعظم الدول تعرض معياري الدم والأرض وترافق تمييز الدم في قوانين المواطنية مع "تذكير" النسب والتشديد الفائق على تفضيل النسب الأبوي (جوزف، 2003، ص.40). ومن هنا كان ربط التجنيس بالدم الذي يحمل اتصالاً سلالياً يغوص في التاريخ ويخلق للدولة عمقاً تاريخياً ولو كان غير دقيقٍ.

وربما هذا يفسر الاهتمام بالقبيلة في الدولة السعودية الحديثة، التي لا شك أنها أسهمت في بناء الدولة، إلى أن تم تحجيمها بعد أن بالغت في الاعتداد بنفسها. وشهدت معركة السبلة عام 1929 التي انتصر فيها الملك عبدالعزيز آل سعود على القبائل الخارجة كمطير وعجمان، النقطة التاريخية التي حددت لمن السلطة في الدولة الجديدة، الملك أم القبيلة. لكن كما نرى، فإن دعم القبيلة يبقى من وقت إلى آخر هو ملاذ الدولة في تثبيت صلتها بالأرض وبالتاريخ؛ فتقدم للقبيلة الامتيازات والتنازلات والاعتبارات الطبقية لكسب ولائها. وبين الفينة والأخرى يتم شد الزمام أو اللجام، وتبقى المعادلة حرجة، لكن عند الوصول إلى المرأة، فإن الاتفاق بين الجهتين ملتحم وثابت.

ومن جهة أخرى، فقد أسهم إسباغ القدسية على الجنسية في خلق ما يسمى بـ"الخرافة المدنية" التي تعززها الدولة بكل أنواع اللامساواة المبنية على الجندر والعرق والإثنية والطبقية، ثم "تطبّعها" من خلال وسائل إعلامها وتعليمها (جوزف، 2003، ص.41). فوفق الدباغ ورمضان (2014):

"نقل الجنسية ليس حقاً طبيعياً للمرأة يتم تطبيقه بمجرد ولادة الطفل كما يحدث مع أبناء المواطن، وإنما هو طلب قانوني يتبع الإجراءات القانونية التي تتسم بالتعقيد والغموض في بعض الأحيان وتتداخل معها العديد من العوامل الأمنية التي تحدد قبول الطلب أو رفضه وفي كثير من الأحيان لا تُعلن مبررات الرفض وأسبابه.. وهذا التعقيد في الإجراءات وتداخل مؤسسات الدولة الأمنية أحياناً في نظر هذه الطلبات يؤكد أن هذه الحقوق حقوق مشروطة وليست حقوقاً يتم الحصول عليها بغض النظر عن أي مسببات أو شروط" (ص.133–134).

وتتحول قضية التجنس إلى قضية سيادة للدولة التي تحمي مكونات دمها المقدس من أن يدنسه دم دخيل لا ينتقل عن طريق الذكر الذي ينتمي إلى طبقة معينة وعرق معين ومن زمن معين. هذا على الرغم من أن غالبية الدول العربية والخليجية موقعة على الاتفاقيات الأممية التي تضمن حق النساء والطفل في المساواة ونقل الجنسية.

الاتفاقيات الدولية

ومن الاتفاقيات الدولية التي ترتب مثل تلك الحقوق والالتزامات اتفاقيات دولية اشتهرت ودخلت في مقررات القانون الخاص والدولي. ومن أكثرها أثراً في الدول العربية "اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة" (السيداو) لعام 1979 (The Convention on the Elimination of All Forms of Discrimination against Women (CEDAW))[1]، فتتقيد كل دولة من دول العالم بضرورة مراعاة هذه القيود عند تنظيم أحكام الجنسية في قوانينها الوطنية (شوكة، 2012). وجميع تلك الاتفاقيات تستهدف العدل والمساواة، لاسيما عندما نتناول وضع المرأة القانوني في الدولة الحديثة.

(1) سبقت اتفاقية CEDAW اتفاقية جنسية المرأة الموقعة عام 1933 من اتحاد الدول الأمريكية، التي تبنتها في العام الذي يليه عصبة الأمم.

وتُعد هذه الاتفاقية، بالإضافة إلى اتفاقية جنسية المرأة لعام 1933، الأهم على مستوى حقوق المرأة المتزوجة من غير مواطن. مع العلم بأن اتفاقية (السيداو) قد وقعتها المملكة العربية السعودية وصادقت عليها في أغسطس من عام 2000، وقد قدمت تقريرها الأول المزدوج عام 2008 وتقريرها الثاني المزدوج في فبراير 2018. وتحمل هذه التقارير مطالبة لجنة (السيداو) السعودية بأن تنهي قضية حق المرأة في إعطاء جنسيتها لأبنائها وتدعوها لاتخاذ كل التدابير اللازمة لذلك (وثائق CEDAW الدورة الأربعون، 2008).

المواطَنة والجنسية في السعودية

عودة إلى الجنسية نجد أن بعض دول الخليج تقف موقف عدم السماح للمرأة بمد جنسيتها إلى أبنائها، لكن في بعض الأحيان تسمح بذلك حين يبلغون الثامنة عشرة كما في السعودية والإمارات لكن بشروط، وهو مفهوم ضيق جداً، ويحمل كثيراً من التناقض على المستوى الفكري، الذي تتبناه وتلتزم السعودية به على سبيل المثال، وهي الشريعة الإسلامية. وفيها؛ أي في الشريعة الإسلامية، لا نجد شيئاً يخص الجنسية أو التمييز في الحصول عليها؛ فالجنسية مصطلح حديث في بناء دولة حديثة (الفاسي، 2015، ص. 60)، ليس للفقه أو الشرع بخصوصها أي دور أو قول، لكن الواقع المعاصر يقول شيئاً آخر.

ففي المملكة العربية السعودية، يطرح موضوعا المواطنة والجنسية نقاشاً حامياً يدور في حلقات مفرغة لاختلاط المفاهيم سهواً أو جهلاً. فالمواطنة تختلط مع الرعوية، والجنسية مع علاقة الدم في التسلسل الأبوي للنسب والقرابة. وكلا المفهومين أو الموضوعين تامّ الحداثة ولم يطرأا على الدولة السعودية الحديثة إلا بعد توحيد المملكة العربية السعودية عام 1932 وابتدائها في وضع أنظمتها أو تحويل ما كان عثمانياً إلى سعوديٍّ. فقد تكونت جميع دول المنطقة في أواخر القرن العشرين تقريباً على أنقاض إمبراطوريات كانت تجمع مختلف هذه المنطقة، فالإمبراطورية العثمانية، كما الإمبراطوريات الأوروبية

خاصة البريطانية والفرنسية، تركت آثارها المؤسساتية على النماذج القضائية والسياسية والاجتماعية العربية (جوزف، 2003، ص.37).

وتفصّل ثريا التركي في قضية الخلط الدائر بين مفهوم المواطنين والرعايا وكيف دخل مصطلح "مواطن" في قاموس ملوك الدولة والخطابات السياسية الحديثة الذي كان في الواقع مرادفاً لكلمة "رعايا" (التركي، 2003، ص.257). والخلط الآخر هو ذاك الدائر بين فكرة الدولة الوطنية الحديثة (Nation) وفكرة الأمة. فالأمة تُبنى على علاقات النسب والقربى بينما الدولة تقوم على التساوي بين الجميع أمامها. لكن هذا لم يحدث لضبابية مفهوم الدولة، لاسيما في عقودها الأربعة الأولى من التأسيس، حتى أصبح للدولة معنى يلمسه الناس في البرامج الاقتصادية والاجتماعية والتعليمية والصحية والخدماتية المدعومة، في منافسة مع البنى الاجتماعية التقليدية كما يرى كل من التركي (2003، ص.257–258)؛ والسيف (2017)؛ أي أننا نشهد في قصة حرمان المواطِنة الخليجية/السعودية من حق مد جنسيتها إلى أبنائها، صورة من صور تصارع فكرة الدولة الوطنية الحديثة ونموذجها الحداثي الذي تتبناه وتعلنه وبين المفاهيم والانتماءات ما قبل الحداثية من قبلية وتقليدية.

ومن المعتاد في الدول الحديثة أنها تضع دستوراً يوضح ماهية حقوق الأفراد والدولة وواجبات كل على الآخر والمبادئ الأخلاقية التي تتبناها، وقد تبنت الدولة السعودية نظامها الخاص البعيد عن الدساتير واتخذت، وما زالت، من "الشريعة الإسلامية" الدستور الذي ترجع إليه. ولكن لا شك أن هذا المصطلح فضفاض وأدى إلى كثير من التحديات عبر عشرات السنين حتى تم اعتماد إصلاح سياسي تلا حرب الخليج الثانية ووضع نظاماً أشبه بالدستور سُمي "النظام الأساسي" عام 1992، الذي قدم للدولة والمواطنين مرجعية مدونة، وإن كانت مبدئية، يرتكزون إليها. ونصّ النظام الأساسي على أن:

"المملكة العربية السعودية، دولة عربية إسلامية، ذات سيادة تامة، دينها الإسلام، ودستورها كتاب الله تعالى وسنة رسوله، صلى الله عليه وسلم.

ولغتها هي اللغة العربية، وعاصمتها مدينة الرياض." (النظام الأساسي للسعودية، 1992، المادة الأولى).

وهنا وفي جزئية أن الدستور هو كتاب الله وسنة رسوله فإن الشارع يترك الباب مفتوحاً للمقصود بكتاب الله وسنة رسوله التي ترتبط بالتفسير بالدرجة الأولى وليس بالنص المباشر الذي لا يكفي. كما أنها تُدخلنا في دهاليز الخلافات الفقهية والحديثية حول الصحيح من غير الصحيح وما يتناسب مع العصر وما لا يتناسب، ولم يرد ذكر للاجتهاد الذي يمكن أن تُبنى عليه التعاملات الحديثة. وقد شكلت هذه المادة تحديات كبيرة للدولة السعودية، لاسيما في علاقتها مع المؤسسة الدينية التي تتبع مدرسة واحدة لا تمثل التنوع الديني والثقافي الذي يشكل هوية المملكة العربية السعودية.

كم تنص المادة الثامنة على أن:

"يقوم الحكم في المملكة العربية السعودية على أساس العدل والشورى والمساواة، وفق الشريعة الإسلامية." (النظام الأساسي).

وتشكل هذه المادة المستند الأساسي الذي تحمله المرأة السعودية للمطالبة بحقها في المساواة بمدها جنسيتها إلى أبنائها من زواج بغير مواطن.

لكن "المواطنية" تحولت لتُمنح للشخص وفقاً لسلالة النسب الأبوية؛ فلا يمكن لشخص من أم سعودية وأب غير سعودي أن يحصل على الجنسية السعودية (التركي، 2003، ص.262). بينما يمكن للرجل أن يعطي الجنسية السعودية لأبنائه أينما ولدوا، ومن أي زوجة كانت، سعودية أو غير سعودية، مسلمة أو غير مسلمة. وتحمل هذه الصورة تناقضاً على مستويين، على مستوى مفهوم المواطنية التي تسقط في اختبار المساواة، وعلى مستوى تطبيق الشريعة الإسلامية، دستور الدولة، حيث لا يمنع الإسلام زواج المرأة من المسلم بغض النظر عن "جنسيته". والشريعة الإسلامية لا مشكلة لديها في زواج المرأة من غير مواطن (فهذا ليس يعنيها) وما يعنيها هو أن يكون مسلماً

صالحاً. ولذلك فإن الحجج الخاصة بالدين أو بالمساواة أو العدل تسقط جميعاً وتتطلب مراجعة من قبل الدولة وسياساتها.

بل يتحول اختيار المرأة السعودية للزواج من غير مواطن إلى شبه جريمة تستوجب العقاب الجماعي لها ولأبنائها، على الرغم من أنه زواج لم يتم إلا بعد موافقة وزارة الداخلية والحصول على إذن وموافقة ولي الأمر، وهذا "العقاب" لحرية الاختيار يتصل مفهومياً بمسألة خروج المرأة عن إطار القبيلة تقليدياً وخروجها مع ما تملك أو ترث إلى رجل غريب يمكن أن يقاسم القبيلة والعائلة ممتلكاتها ومكتسباتها. ويمكن أن تدخل فيه مفاهيم الذكورية؛ بمعنى التملك والفحولة، التي تعتبر زواج المرأة من خارج الإطار التقليدي وكأنه إهانة لذكور القبيلة والعائلة أجمع. لكن المشكلة أن هذا العقاب تشارك فيه الدولة على الرغم من أنها من سمح بالزواج في الأساس مما يعقّد المسألة اجتماعياً وسياسياً؛ مما يوحي بأنها تنظر إلى نفسها كحامٍ للذكور وليس كجهة حيادية تمثل المواطنين دون تفرقة.

وقد تطور مفهوم المواطنية أو المواطنة ليصل إلى ما يعنيه مارشال من خلال تكرار استخدام الدولة له وتلقف المجموعات الحقوقية السعودية له وتطويره والمفاوضة عليه وربطه بما تعنيه في الأصل وهجر لفظة "رعايا" ورفضها؛ مما أعاد تشكيل المفهوم شيئاً فشيئاً حتى أصبح يحمل كثيراً من معاني الحقوق بالمفهوم الدولي للحقوق وأدخلها لزماً في إطار الخطاب العام (التركي، 2003، ص.271).

نظام الجنسية السعودي وتعديلاته

ولفهم موضوع الجنسية السعودية ووضع أبناء المواطنات فيها نقوم باستعراض نظام الجنسية السعودي وتعديلاته (الجربوع والمحيسن، 2010، ص 405–430). فقد سبق صدور أول قانون جنسية سعودي نظم خاصة بالتابعية الحجازية وبالتابعية الحجازية النجدية التي تنظم علاقات الرعايا بالدولة. أما أول قانون جنسية في المملكة العربية السعودية؛ فقد صدر برقم الإرادة الملكية السنية رقم 7/1/47 وتاريخ 13 شوال 1357هـ/5 ديسمبر 1938.

وفي 25 محرم من عام 1374هـ/1954، أي بعد 22 سنة من تأسيس الدولة وبعد وفاة مؤسسها، الملك عبدالعزيز، تمت مراجعة القانون وإعادة إصداره (نظام الجنسية السعودي)، وهو الذي أصبح المرجع الذي يُعدل على نصه فيما بعد. فحددت المادة السابعة من نظام الجنسية هوية السعودي من سواه وفق نظام الدولة الحديث، فتنص على أنه: "يكون سعودياً من ولد داخل المملكة العربية السعودية وخارجها لأب سعودي وأم سعودية وأب مجهول الجنسية أو لا جنسية له" (أنظمة الجنسية السعودية، المادة السابعة).

وخضعت هذه المادة وغيرها للعديد من التعديلات على مر العقود التالية، وكان أول تعديل لها في عهد الملك سعود بن عبدالعزيز، (قرار 210 وتاريخ 7/11/1379هـ (1959)) حين أمر بتعديل المادة السابعة لتصبح: "يكون سعودياً من ولد داخل المملكة العربية السعودية أو خارجها لأب سعودي أو لأم سعودية وأب مجهول الجنسية أو لا جنسية له، أو ولد داخل المملكة لأبوين مجهولين، ويُعتبر اللقيط في المملكة مولوداً فيها ما لم يثبت العكس" (الإضافة تخص اللقيط).

ثم تعديل آخر بتاريخ 2/6/1380هـ الموافق 1960، يتناول زوجة السعودي وتفاصيل أخرى. فهي تكتسب الجنسية السعودية إذا تنازلت عن جنسيتها السابقة وأبدت رغبتها في الجنسية السعودية. ويضاف اسمها إلى حفيظة نفوس زوجها. وتعديلٍ تالٍ في عهد الملك فيصل بتاريخ 1389هـ/1969 بخصوص سحب الجنسية ممن يكذب في معلوماته. وتعديل في عهد الملك فهد بن عبدالعزيز، لكنها باسم الأمير عبدالله بن عبدالعزيز، نائب ملك المملكة العربية السعودية رقم 155 وتاريخ 17/5/1405هـ (1985) شملت المادة (8) التي تدور حولها غالب التعديلات، وتنص على أنه:

"يجوز منح الجنسية العربية السعودية بقرار من وزير الداخلية لمن ولد داخل المملكة من أب أجنبي وأم سعودية إذا توفرت له الشروط التالية:

- أن تكون له صفة الإقامة الدائمة في المملكة عند بلوغه سن الرشد.

- أن يكون حسن السيرة والسلوك.
- أن يجيد اللغة العربية.
- أن يقدم خلال السنة التالية لبلوغه سن الرشد طلباً بمنحه الجنسية" (وثائق سعودية. تعديل نص المادة الثامنة من نظام الجنسية عام 1374هـ، مرسوم ملكي رقم م/14، تاريخ 24/05/ 1405هـ).

وكان هذا التعديل معمولاً به مدة عقدين من الزمان على الرغم من أنه مقيد بوصول أبناء المواطنة إلى سن الرشد، التي تعني ثمانية عشر عاماً.

وبعد ذلك بعشرين عاماً شهد نظام الجنسية تعديلاً جوهرياً في آخر عهد الملك فهد بن عبدالعزيز بتاريخ 4/9/1425هـ (2005) وشمل المواد التالية: (9–12–14–16–17–21–26–27).

فتنص المادة 9 على أنه:

"يجوز منح الجنسية العربية السعودية للأجنبي الذي تتوافر فيه الشروط التالية:

- أن يكون عند تقديم الطلب قد بلغ سن الرشد واكتسب صفة الإقامة لمدة لا تقل عن عشر سنوات متتالية.
- وأن يكون سليم العقل والجسم".

ثم صدرت اللائحة التنفيذية في 1426 /2005 (وثائق سعودية. اللائحة التنفيذية لنظام الجنسية العربية السعودية عام 1426هـ، قرار وزاري رقم74/وز، وتاريخ 09/03/1426هـ) وتدور حول المادة 8، وشملت تفاصيل يمكن وصفها بالـ(تعجيزية)، وهي النظام الذي صار يعرف بنظام النقاط لاكتساب الجنسية، المكون من 33 نقطة توزع على النحو الآتي:

أولاً: الإقامة لمدة لا تقل عن عشر سنوات متتالية 10 نقاط.

ثانياً: المهنة، وتثبت من خلال المؤهلات العلمية التي يحملها صاحب الطلب في التخصصات التي تحتاج إليها البلاد ومجموع نقاطها لا يزيد على 13 نقطة، ولا يحتسب لصاحب الطلب إلا مؤهل واحد، وذلك على النحو الآتي:

- الدكتواره في الطب أو الهندسة 13 نقطة.

- الدكتوراه في العلوم الأخرى 10 نقاط.
- الماجستير 8 نقاط.
- البكالوريوس 5 نقاط.

ثالثاً: الروابط الأسرية، ويتم من خلالها التأكد من وجود أقارب سعوديين لصاحب الطلب ومجموع نقاطها لا يزيد على 10 نقاط موزعة على النحو الآتي:

- إذا كان الأب سعودياً فيحصل على 3 نقاط.
- إذا كانت الأم ووالدها سعوديين فيحصل على 3 نقاط، أما إن كانت الأم وحدها سعودية؛ فيحصل على نقطتين.
- إذا كانت الزوجة ووالدها سعوديين فيحصل على نقطتين، أما إن كانت الزوجة وحدها سعودية؛ فيحصل على نقطة واحدة.
- إذا كان له أولاد وإخوة سعوديون يزيد عددهم عن اثنين فيحصل على نقطتين، أما إذا كانوا لا يزيدون على اثنين؛ فيحصل على نقطة واحدة.

إذا حصل صاحب الطلب على 23 نقطة كحد أدنى توصي اللجنة بالمضي في دراسة طلبه، وإلا فيحفظ.

الطلبات التي تتم التوصية بالمضي في دراستها تستكمل بقية إجراءاتها وتعرض على لجنة التجنس لإصدار التوصية النهائية وعرضها على وزير الداخلية.

وشهد عهد الملك عبدالله تعديلاً وزارياً آخر في 17/1/1433هـ، 2013 فيما يتعلق بالمادة 8 على النحو الآتي:

"في ضوء ما يقدمه صاحب الطلب من معلومات يتم تقييم طلبه من لجنة من إدارة التجنس في فرع الأحوال المدنية في المنطقة من خلال خمسة عناصر موزعة كالتالي:

1 – إذا كانت إقامته دائمة في المملكة عند بلوغه سن الرشد فيحصل على نقطة.

2 – إذا كان يحمل مؤهلاً دراسياً لا يقل عن الثانوية فيحصل على نقطة.

3 – إذا كان والد الأم وجدها لأبيها سعوديين فيحصل على 6 نقاط، أما إن كان والدها فقط سعودي الجنسية؛ فيحصل على نقطتين.

4 – إذا كان لصاحب الطلب أخ أو أخت فأكثر سعوديين فيحصل على نقطتين.

فإذا حصل صاحب الطلب على 7 نقاط كحد أدنى توصي اللجنة المضي في دراسة طلبه وإلا فيحفظ" (وثائق سعودية. تعديل المادة 7 والمادة 21 من اللائحة التنفيذية لنظام الجنسية لعام 1426هـ فيما يتعلق بالمادة الثامنة، قرار وزاري رقم2/وز تاريخ 17/1/1433هـ).

وقد جعل تعديل الفقرة 6 من المادة 21 من اللائحة التنفيذية المتعلقة بالمادة 16 الخاص بمنح الجنسية السعودية للمرأة الأجنبية المتزوجة من سعودي تجنسها أكثر صعوبة مما مضى، وهو ليس موضوعنا هنا.

تحليل نظام الجنسية السعودي وتعديلاته

ونجد فيما سبق أن شروط الحصول على الجنسية مضت في إضافة المزيد والمزيد من القيود على إمكانية الحصول عليها. كما تحمل كثيراً من مفرداتها أشكالاً تمييزية مضاعفة من شاكلة إثبات أن والد الأم وجدها لأبيها سعوديان؛ وهو ما قد يصل بنا إلى العهد العثماني وقبل حتى تأسيس الدولة السعودية، تبعاً لعمر الأم وأبيها وجدها. تقول مواطنة: "من أين آتي بشرط تابعية الجد الذي توفي قبل إنشاء وزارة الداخلية؟" (رسائل أبناء مواطنات على إيميل الباحثة، 2014)، مع ملاحظة أن هذا الاشتراط النقاطي كان عام 2005 بلائحته التنفيذية يخص إثبات أن والد الأم سعودي، لكن في تعديل عام 2013 امتد إلى جد الأم لإثبات سعوديته؛ مما يعكس حالة يعتبرها أبناء المواطِنة أنها طلبات تعجيزية ولا إنسانية، وأنها لا تعطي أبناء المواطنات ميزة على أي شخص يريد التقديم على طلب الجنسية أو ميزة ولادتهم في السعودية أو ما إن كانت أمهاتهم مطلقات أو أرامل أو كون السعودية هي ملاذهم الوحيد.

وهذا أنفوجراف من صفحة أبناء المواطنات (8 يوليو 2016) يلخص هذا النظام:

وللجمعية الوطنية لحقوق الإنسان (السعودية) إضافة مهمة في مراجعتها لنظام الجنسية السعودي الذي قد لا يؤثر سلباً بعدم تجنيس أبناء المواطنة فحسب وإنما في تحويل أبنائها إلى عديمي الجنسية، وتطالب بتعديل المادة السابعة من نظام الجنسية لينص على: "الطفل من أم سعودية وأب معلوم الجنسية ولكنه لم يستطع نقل جنسيته إلى طفله لسبب أو لآخر"؛ ذلك أن في هذا انتهاكاً لقانون حقوق الطفل الذي يجب ألا يُترك بغير جنسية، وهو قانون وقعت عليه المملكة منذ عام 1996. وترى الجمعية كذلك، أن من مصلحة الطفل المولود لأم سعودية وأب أجنبي على الأراضي السعودية أن يحصل على جنسية الأم لئلا يحيا في بلد أمه أجنبياً ويعامل معاملة الأجنبي. وأن يُنظر في وضعه قبل بلوغه سن الرشد. وتشير

الجمعية إلى أن البنات من أم سعودية لا يحصلن على الجنسية السعودية أبداً ويُمنحن بطاقة خاصة حتى يُنظر ممن يتزوجن ليأخذن جنسيته سواء كان سعودياً أم غير سعودي لتنقل جنسيتهن إليه. وهذا تمييزٌ صارخ ضد النساء وقد رفعت الجمعية بخصوصه اعتراضاً إلى وزارة الداخلية؛ حيث إن أي تمييز بين البنت والابن في نظام الجنسية يعد مخالفة لمضمون اتفاقية (السيداو) التي انضمت إليها المملكة عام 2000 وصادقت عليها في أغسطس من العام نفسه (الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان، التقرير الثاني، (2010)).

امتيازات أبناء المواطنة

إن الإحصائيات التي تقدّر عدد المواطنات المتزوجات من غير مواطنين متضاربة أو غير دقيقة وغير متواترة، فهي متداخلة بين وزارتي العدل والداخلية ومنها ما كان منشوراً من عدة سنوات على مواقعهم وحذف الآن بسبب التحديث أو لسبب آخر، لكنّ هناك رقماً موثوقاً به ينسب إلى الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان السعودية وعلى لسان إحدى عضواتها، الدكتورة سهيلة زين العابدين عام 2012 بأنه يصل إلى 750 ألف مواطنة، لكن هذا الرقم بالطبع قد تخطى عشرة آلاف على الأقل ليصل إلى 760 ألفاً في ظل زيادة سنوية ما بين 1500 و 2200 زيجة تقريباً (المويلحي، 2012).

وقبل أن أدخل في تفاصيل معاناتهم، من المهم أن أسرد الامتيازات التي يحصل عليها أبناء المواطنة وبناتها، مما تستجيب الدولة من خلاله لكثير من المطالب المتكررة عبر السنين. وكان آخر هذه الامتيازات ما حصلوا عليه في 22 أكتوبر 2017، من السماح لأم المواطن وأبنائها بالعمل في المهن المقصورة على السعوديين (واس، 2017). وهو انفراج مهم يفتح فرصاً كبيرة لأبناء المواطنات للعمل.

أما أول هذه الامتيازات؛ فهو حصول أبناء المواطنة على هوية خاصة مكتوب فيها تحت خانة العمل:

"ابن مواطنة"، وعلى الرغم من أنها مكتوبة في خانة "العمل" فإنها تذلل لهم الكثير من الصعوبات.

بهذه البطاقة يحق لأبناء المواطنة أن يُحسبوا ضمن قائمة السعودة، فيوظفوا في القطاع الخاص على هذا الأساس، كما سمح لهم بالعمل في مجال الاتصالات بالقرار الوزاري 1592 في 1433/12/27هـ الموافق 2012/11/12 والقرار الوزاري رقم 406 وتاريخ 1433/12/27هـ، المسمى "معالجة الآثار السلبية المترتبة على زواج السعوديات بغير سعوديين" (مع ما يحمله هذا العنوان من سلبية في حد ذاته) – نص على الموافقات الآتية:

"**أولاً**: الموافقة على الترتيبات الآتية الخاصة بأولاد المواطنة السعودية من غير السعودي:

1 – يمنح أولادها المقيمون في المملكة الإقامة على كفالة والدتهم، ولها طلب استقدامهم إذا كانوا خارج المملكة للإقامة معها على كفالتها وليس عليهم ملحوظات أمنية.

2 – تتحمل الدولة رسوم إقامة أولادها.

3 – يسمح لأولادها بالعمل لدى الغير في القطاع الخاص دون نقل كفالتهم.

4 – يعامل أولادها معاملة السعوديين من حيث الدراسة (وهذا سمح لهم الانضمام إلى برامج موهبة إن تأهلوا لها) والعلاج، ويحتسبون ضمن نسب السعودة في القطاع الخاص.

ثانياً: يسمح للمواطنة السعودية باستقدام زوجها الأجنبي إذا كان خارج المملكة أو نقل كفالته عليها إذا كان داخل المملكة إن رغب في ذلك، ويدون في الإقامة (زوج مواطنة سعودية)، ويسمح له بالعمل في القطاع الخاص، بشرط أن يكون لديه جواز سفر معترف به يمكنه من العودة في أي وقت لبلده (جهة إصدار الجواز).

ثالثاً: يشترط لسريان الأحكام الواردة في البندين (أولاً) و(ثانياً) من هذا القرار أن يكون الزواج تم بموافقة الجهة المختصة، أو أن يكون عقد النكاح موثقاً. وأن يكون لدى أولاد المواطنة السعودية من غير السعودي وثائق تثبت هوياتهم" (صحيفة أم القرى، 2012).

وكما سنلاحظ فإن جُلّ هذه الامتيازات تقدم لأبناء المواطنات، المقيمين على أرض السعودية، والحاملون لهذه البطاقة يحصلون على خدمات المؤسسات العامة من مدارس حكومية أو جامعات حكومية (تخصصات محددة ولا يشمل هذا الابتعاث) أو مستشفيات حكومية كما أنه يتم استقدامهم على كفالة أمهم، في حين تتكفل الدولة برسوم إقامتهم. وهي امتيازات مهمة وجاءت بعد تراكم من المطالبات والتفهم من قبل الدولة، كان قبل آخرها استثناؤهم من رسوم القيمة المضافة على الأجانب المقيمين في المملكة التي بدأ احتسابها من يوليو 2017 (لكنها لم تستثنِ الزوج)، وهذا أنفوجراف من صفحة أبناء المواطنات تلخص هذه الامتيازات (14 مايو 2016):

كما سمحت وزارة النقل لزوج المواطنة بالعمل في الأجرة العامة دون التسجيل لدى مؤسسات خاصة.

لكن في مقابل هذ الامتيازات كانت هناك أوجه معاناة وسلب حقوق لكل نقطة، أولها أن هذه الامتيازات تنتهي بوفاة الأم، كما أن الأبناء لا يحق لهم الحصول على تقاعد أمهم، الذي اشتركت فيه رسمياً وسددت خلال حياتها كل اشتراكاته سواء كان مصلحة التقاعد أو التأمينات الاجتماعية، ولا يرثون عقاراتها كالبيت الذي يؤويهم، أو المشاريع التجارية الخاصة بها وإنما يعقد لها مزاد لتقييمها ويُسيّل الإرث إلى نقد بعد ذلك، ثم يُوزع.

أوجه معاناة المواطنة السعودية وأبنائها

على الرغم من عدم منطقية أو إنسانية عدد من اشتراطات الحصول على الجنسية السعودية لأبناء المواطنة لاسيما المقيمين مع أمهم على أرضها، فإنها ما زالت قائمة، وما زال أبناء المواطنة يعيشون عمرهم في حال انتظار ودوامات جمع النقاط بكل وسيلة استحقاق حتى تنطبق عليهم، وهي لا تبدأ في السريان إلا بعد أن يصلوا سن الرشد؛ أي ثمانية عشر عاماً وتسقط لو تأخروا سنة. ويحرصون خلالها أن يكونوا مقيمين في السعودية وأن يحصلوا على أعلى المستويات الدراسية حتى يتأهلوا لبعض هذه النقاط، وتعمل الأم لذلك الليل والنهار (لاسيما إن كانت أرملة أو مطلقة)؛ ليمكنها أن توفر لأبنائها التعليم الراقي الخاص، وبعد ذلك في مرحلته الجامعية التي يدرسها الكثيرون منهم خارج المملكة، فيدخلون في دوامة أخرى آنذاك من متابعة زمن التأشيرة وعدم انتهاء مفعولها في أثناء السفر لئلا يعلقوا خارجاً ويخسروا حياتهم.

والمؤسف في أمر هذه الاشتراطات التي تحيل حياة المواطنات وأبنائهن جحيماً، أنه حتى بعد أن يجمعوا نقاطهم التي تستوفي غالبية الشروط في حدها الأدنى وربما الأعلى، فإن هذا لا يضمن لهم الحصول على الجنسية؛ إذ إن الأمر يبقى بعد ذلك في يد وزير الداخلية لاتخاذ القرار بالموافقة من عدمها. فنظام

النقاط استرشادي فحسب. وهو هذه الأيام (نهاية 2017–2018) متوقف لأجل إجراء بعض المراجعات التي نأمل أن تكون إيجابية.

وهناك الكثير من التفاصيل التي تعاني منها المرأة المتزوجة من غير المواطن وأبناؤها، وأكثر مما تعانيه عندما تكون مطلقة وتبقى في وطنها مع أبنائها أو عندما تتوفى الأم السعودية والأب أيضاً، حينها تتحول القصة إلى إحدى مآسي فيكتور هيغو في البؤساء (وهي واقعة لإحدى طالباتي السابقات في جامعة الملك سعود). أما زوجها؛ فأمله ضعيف في التجنس وبشكل أقل في الحصول على الامتيازات.

ومن هذه التفاصيل:

- أن المعاناة مرتبطة بتضييق اشتراطات الحصول على الجنسية (غير المضمونة) على حياة وعمر الأبناء والبنات، لاسيما اشتراط الإقامة لعشر سنوات متواصلة، التي تحد من فرص الدراسة في الخارج وغيرها من الفرص، كما تحتم على الأسرة تكاليف وديوناً فائقة ليعود الابن والابنة كل ستة شهور إلى السعودية لئلا يفقد إقامته[2]، مع دفع 200 ريال على كل شخص في كل سفر خارج المملكة.
- الفرص الضائعة كحرمانهم من فرص الابتعاث مهما كانوا متفوقين أو متميزين.
- تقييد أمّهم من الحصول على ثلاثة: القرض، والضمان الاجتماعي، والمسكن؛ نظراً لأنها مُسجلة كفيلة لأبنائها؛ مما يعني، بالنسبة للضمان والقروض، أنها ليست في حاجة (صدر في عام 2014 عن وزارة الإسكان السماح للمواطنة المتزوجة من أجنبي أن تحصل على سكن بشرط وجود أبناء تعولهم وإثبات صك الإعالة) (الزاحم، 2014).
- عدم قبول توكيل الأم لأبنائها لتخليص معاملاتها الحكومية، أو توكيل

(2) في حال كانت الأم في بعثة خارجية والأبناء في مرحلة ما قبل الدراسة، يمكن أخذ رخصة لمدة عام بعد إعطاء الجوازات ما يثبت أنهم طلاب.

أعمال أو التعريف بها مما تحتاج إليه في كثير من الدوائر القضائية، وسقوط كل ما سبق بمجرد الوفاة.

- احتساب (2%) أخطار مهنية في التأمينات الاجتماعية كأي أجنبي، على الرغم من دخولهم ضمن نسبة التوطين.
- تقييد خياراتهم في مقاعد الجامعة لتخصصات بعينها دون أخرى.
- تضييق فرص العمل. ويرفق أحد أبناء المواطنات فيما يلي التفاصيل الخاصة بالعمل الذي يُقصون منه بحجة أنهم أجانب:
  - فمثلاً لا يسمح لأبناء السعوديات الذكور بامتلاك مركبة أجرة، ويجب أن تكون المركبة باسم الأم، وفي حال كانت الأم متوفاة لا يستفيد الأبناء من الخدمة. وإذا ما كانت المركبة باسم المواطنة، فإن المركبة يجب أن تسجل تحت مؤسسة تشغيل، فتأخذ المؤسسة رسوماً يومية مقابل الموافقة على تسجيل المركبة دون أن يكون للمؤسسة أي دور آخر سوى توفير المظلة.
  - لا يسمح لأبناء السعوديات بالعمل بدوام جزئي أو بالعمل في أكثر من مهنة في وقت واحد أو عن بعد.
  - إقصاء أبناء السعوديات من عوامل برنامج نطاقات الموزون الجديد وتم حصرهم في عامل التوطين فقط، والعوامل التي تم إقصاؤهم منها هي: متوسط أجور العاملين السعوديين في المنشأة، توطين النساء في المنشأة، الاستدامة الوظيفية للسعوديين في المنشأة، نسبة السعوديين ذوي الأجور المرتفعة. وإقصاء أبناء السعوديات من هذه العوامل يؤدي إلى استغناء المنشآت عن خدماتهم لعدم الاستفادة منهم في القطاع الخاص.
  - لا يسمح لأبناء السعوديات بالاستفادة من برنامج التدريب الإلزامي من الوزارة على المنشأة بواقع 12%.
  - لا يستطيع نظام الحاسب الآلي تعرف أبناء السعوديات، بينما يستطيع النظام نفسه تعرّفهم عند إقصائهم من نشاط الاتصالات والمهن المقصورة على السعوديين والعمل لبعض الوقت والعمل

عن بعد والعمل في أكثر من مهنة وعوامل نطاقات الموزون الجديدة وبرنامج التدريب الإلزامي على المنشأة.

- حرمان أبناء السعوديات من إعانة "حافز"، على الرغم من وجود أمر ملكي صريح بأحقية أبناء السعوديات فيه (مراسلة خاصة، عبدالملك كشغري).
- فضلاً عن الاجتهادات التي يواجهها أبناء المواطنة في مراجعة الدوائر الحكومية والمستشفيات، وهي اجتهادات يترتب عليها إهانة وتعطيل (الغامدي، 2013).
- وهناك تمييز إضافي مرتبط بجنسية الزوج؛ فأبناء السعودية من فلسطيني لا يقبل طلبهم بطلب الجنسية حتى لو كانت مطلقة أو أرملة أو كان زوجها غائباً.

أما بالنسبة للمواطنات المقيمات خارج الوطن وأبنائهن؛ فمعاناتهن ذات واقع مختلف. وفي رسالة جمعت فيها د. مي الدباغ قصاصات من معاناتها كأم لأطفال مواطنة وعدد من السيدات اللاتي فضلن العيش خارج السعودية لضمان حياة أكثر كرامة لأبنائهن ضمن مجموعة تسمي نفسها (الأمهات السعوديات Saudi Mamas) – رصدت الآتي:

1 – كلفة التقديم على فيزا لابن المواطنة. كامرأة عاملة، فإنها تقرر غالباً ألا تأخذ أطفالها معها إلى السعودية عندما يزرن أهلهن بسبب تعقيد الإجراءات وكلفتها المادية والزمنية وإرهاقها النفسي. فكل مرة تقف فيها إحدى هؤلاء الأمهات في طابور القنصلية تشعر بأنها لا تنتمي إلى بلدها نفسه، تشعر بالغربة، بل إنها تجد حصول ابنها على فيزا أكثر صعوبة من فيزا العاملة المرافقة. فدوماً ما تكون التأشيرة المعطاة هي لمرة واحدة إلا لو طلبت لأكثر من مرة. وفي بعض الأحيان يطلبون وثائق إضافية ليست مطلوبة قانوناً؛ مثل أصل الموافقة على وثيقة الزواج، على الرغم من وجود وثيقة عقد النكاح نفسها الموثقة في السعودية.

2 – رفع مبلغ رسوم التأشيرة مؤخراً دون استثناء أبناء المواطنات أو أزواجهن من ذلك؛ فتبلغ رسوم التأشيرة لمرة واحدة 2000–2400 ريال،

و3400 متعددة لثلاثة أشهر؛ مما يعتبر عبئاً اقتصادياً لا يحتمله الكثيرون، لاسيما إن كانت المواطنة مقيمة خارج المملكة وتريد زيارة والديها – على سبيل المثال – أو تلبية مناسبات اجتماعية لها ولأبنائها، وما تسميه مي الدباغ بضرائب الزواج، تدفعها المواطنة ولا يتأثر به المواطن.

3 – مواطنة مقيمة في لندن، وفي كل مرة تريد استخراج فيزا لأطفالها يقال لها إنها لا تستطيع، ولهم أن يحصلوا على إقامة فقط، ثم تتساءل: فيم أحتاج إقامة لهم وهي وهم يقيمون في لندن؟ وهوما تعتبره تدخلاً في حياتها وخصوصياتها. تقول هذه المواطنة: إنها تُعامل كـ"مجرمة" كل مرة تتعامل فيها مع قسم "شؤون الرعايا" في السفارة السعودية لتحصل على الموافقة، وفي النهاية تضطر لدفع 800 جنيه إسترليني مقابل فيزا لطفلين في كل مرة تزور فيها السعودية.

4 – ومن التعقيدات البيروقراطية ما يتعلق بالأطفال الرضع؛ فلكي تستخرج أم لطفلها إقامة وتأشيرة خروج، يطلب النظام منها بصمة. وبعد مراجعات لا تنتهي وتأخير وتعطيل فُهمت القصة. فالأطفال ليست لهم بطاقات وعادة ما يضافون على بطاقة الأب، لكن بما أن الأب أجنبي فقد أضافتهم الأم على بطاقتها، لكن النظام لا يعترف أو يعرّف أطفالاً يُضافون على الأم، وما يضاف على المرأة العاملة والسائق فقط، ولذلك يطلب النظام دوماً بصمة؛ لأنه لا يميز أن من تطلب إقامة له هو طفلها؛ مما يعكس القصور في تعامل النظم الإلكترونية مع احتياجات أبناء المواطنات[3].

5 – قصة واقعية لإحدى الأمهات تقول: "عندما توفي جدي في السعودية، فاتتني الجنازة والدفن وكاد العزاء يفوتني؛ لأني لم أتمكن من الحصول على تأشيرة لزوجي وأولادي. وفي النهاية، سافرت وحدي وتركتهم "at home"، والألم يعتصرني أنهم لم يتمكنوا من مشاركتي

(3) في تعديل حديث على وثائق النساء أصبح من حق المرأة أن تضيف أبناءها إلى بطاقتها المدنية (2019).

هذه اللحظات العائلية المهمة والعصيبة". ونلاحظ إشارتها إلى بيتها خارج وطنها بأنه "الوطن" بما تحمله كلمة home من معانٍ مركبة لتشير إلى البيت والمسكن والمأوى وحيث تستقر النفس وتطمئن، وهي معان تحملها لهذا المكان الذي يؤويها هي وزوجها وأبناؤها في مقابل الوطن الذي يفرّقهم.

6 – تقول إحداهن: إن العيش مع أطفال غير سعوديين في الإمارات أو أي دولة خليجية يعني أن دولة الإمارات تعاملهم كالأجانب. فتحتاج الأم أن تجدد إقامتهم، ولا تستطيع أن تمرر الأملاك التي تشتريها إليهم في حالة الوفاة، ولا يمكن أن تسجل الطفل في صفوف دروس اللغة العربية والثقافة الإسلامية إلا لو طلبت ذلك تحديداً وبعض المدارس ترفض ذلك اعتماداً على جواز الطفل الذي قد يكون غير عربي. وهذه حالة تعكس الفاقد الذي تجده المواطنة في معاناتها مع تعليم أبنائها ومحاولتها الحفاظ على هويتهم التي تتصارع فيها مع أنظمة تتواطأ مع وطنها ضدها.

7 – إحدى الأمهات تحكي عن أطفالها في المدارس؛ ففي مناسبات تعبير الأطفال عن أنفسهم ومن أين هم، يقولون السعودية، ويرتدون الزي السعودي، لكن المدرسة تضمهم آلياً إلى مجموعات الأجانب. مثلاً وجدت إحدى المواطنات أن ابنها خُصص له أن يجلس على طاولة الكنديين في مناسبة اليوم العالمي في مدرستهم؛ لأن جواز والده كندي حتى ولو كان عربياً، فتشعرهم هذه التجارب باضطراب الهوية والانتماء.

8 – وتقول أم أخرى: أبنائي صغار، ست سنوات وسنتان، وأعرف أن العوائق ستزيد وتصبح أكثر عمقاً كلما كبرا، قضايا التعليم، العمل، الزواج، كلها سوف تكون معقدة بالنسبة إليهم بشكل لا يعاني منه أطفال المواطن المتزوج من غير مواطنة.

9 – مواطنة أخرى تقول: لا أستطيع أن أجدد أوراقي الرسمية كجوازي من غير رجل يكون مسؤولاً، وهو لا يكون الزوج في هذه الحال، ومن ثم أبنائي. (مراسلة خاصة مع د. مي الدباغ، جامعة نيويورك–أبوظبي). انتهت هذه المعاناة بصدور

نظام السماح للمرأة بالسفر دون موافقة ولي أمر، وإجراء كافة معاملات الأحوال المدنية إلكترونياً على تطبيق "أبشر" منذ أغسطس 2019.

وتعكس هذه الشهادات لأمهات الخارج معاناة من شكل آخر متعدد المستويات تُنبئ بقصور لدى البيروقراطية السعودية في فهم هذه الحالات وكيفية التعاطي معها.

وأرفق هنا رسالة وصلتني عام 2016 من سيدة سعودية كانت متزوجة من فلسطيني، ولديها أبناء يحملون هوية ووثيقة فلسطينية/مصرية كنموذج لمعاناة النساء السعوديات عندما يخترن الزواج من خارج الحدود السعودية، فيجدن أنفسهن معاقبات مدى الحياة طالما هناك أطفال، لا سيما إن اختارت العيش على أرضها وبين أهلها. فكتبت تقول:

"دكتورتنا الراقية كل عام وأنت بكل الخير. أحببت أن أطرح مأساتي كسيدة سعودية مطلقة وأم لأولاد فلسطينيين حملة وثيقة مصرية، وأولادي على كفالتي تحت خانة "مستخدمين" وليس مكفولين [تغيرت هذه الحال وأصبح أبناء المواطنات يُشار إليهم بأبناء مواطنة]، وهذا كما تعلمين، صعب على نفسية أولادي الذين ولدوا وتربوا ودرسوا في بلدي. أرسلت أولادي للتعليم على حسابي الخاص إلى أمريكا حتى يكون معهم شهادة من بلاد تحترم الشهادة الأجنبية؛ حيث لم يكن لهم حق في الانضمام لبعثات خادم الحرمين الشريفين على الرغم من تفوقهم؛ لأنهم يُعدون أجانب، ولكن في الواقع، إنها أنا من يعاني ويقترض ويذوب بالعمل ووووو لتوفير وضمان مستقبل أولادي. وانتقلنا الآن إلى أصعب مرحلة ألا وهي حضورهم كل سنة لتجديد تأشيرة الخروج والعودة المطلوبة نظاماً، وليست المشكلة في حضورهم، ولكن المأساة سيدتي أنهم مجبرون على تجديد الفيزا لأمريكا مع كل مجيء لتأشيرة الخروج والعودة، التي تعتمد على مدى رضا الأمريكان على الفلسطينيين أو المصريين، وهذا ما يضعنا في ذل تجديد الفيزا سنوياً والأعصاب المهترئة التي نعيشها حتى تنجز. فماذا لو لم يمنحوهم إياها لأي سبب؟ ماذا لو ضاعت سنوات دراستهم هدراً؟

ماذا لو ضاع تعبي وإرهاق الديون قبل أن يتخرجوا؟ ماذا عن عمري الذي يمر ويتقدم وأنا في دوامة مسؤولية أكبر من احتمالي؟ ماذا وماذا وماذا وأين العدل؟ والله سيدتي تعبت جداً. أحتاج شيئاً واحداً منك. أن تتكلمي عنا وعن حقوقنا الضائعة ومعاناتنا القاسية، فأنت تعرفين كيف تترجمين آلامنا إلى حل واقعي مفيد لكل المجتمع. ودمت برقي وبكل الخير". (من غير اسم، إيميل، 2016).

ليس هناك الكثير لأقوله بعد كلمات هذه السيدة عن إحدى أشكال معاناة المواطِنة وهي تحاول تأمين مستقبل أبنائها بكل ما في وسعها وجهدها، بينما يبدو هذا المستقبل كشبح هلامي يمكن أن يتسرب من بين أصابعها في أي لحظة.

وهناك المزيد من الصعوبات فيما يتعلق بوضع زوج المواطنة وغموض القوانين بخصوصه، وتضعها جريدة عكاظ في هذا الإنفوغراف التوضيحي وتلخصها في ثماني صعوبات (عكاظ، 24/10/2017):

ومعاناة الزوج تنعكس بدورها على الأسرة وسلامها وأمنها النفسي والاجتماعي كما هو معروف. وقطع مصادر رزقه يعني أن مسؤولية الإنفاق تنتقل إلى الأم/الزوجة/ المواطنة في أحيان كثيرة، كما يعني تعريض الأسرة لكثير من صنوف المهانة والإذلال والحاجة اليائسة لكل أفرادها، وهو ما دعا الأبناء إلى محاولة التعبير عن ذلك بجميع الوسائل المتاحة مما سنعرضه فيما يأتي:

حراك أبناء المواطنات(4)

كوّن أبناء المواطنات عبر العقود الماضية محاولات للتجمع ولتوحيد الصف للتعاون وتبادل الخبرات والمعلومات وتقديم الدعم المعنوي والقانوني واللوجستي بعضهم لبعض. وتجمُّع "مجتمع أبناء السعوديات" يعتبر أحد هذه التجمعات على الإنترنت، ويقدم خدمات مهمة لهذا المجتمع ويعدّ نقطة التقاء وتبادل للمعلومات فيما بينهم، وتقوية بعضهم بعضاً، وإن كان بعض أعضاء هذا المجتمع لا يرون أن لديهم تجمعاً حقيقياً يعمل على توحيد صوتهم وإنما هو مجرد محاولات فردية، وأن هذا الموقع يقوم فقط بتجميع المقالات والأخبار الخاصة بالجنسية وما يهم أبناء المواطنات، وهذا أقصى النشاط المتصل بالقضية. ويرافقها هاشتاغات/أوسمة نشيطة بين الفترة والأخرى على تويتر وأهمها وسميّ: # أبناء_المواطنات و# ابناء_السعوديات من حسابي sonsksa@ وsaudisons@ و# ابناء_وبنات_الوطن السعوديين 2016.

(4) أشكر ابنة المواطنة (sonsksa@) التي كانت مستمرة التواصل معي على تويتر منذ عدة سنوات تدعوني لتناول قضيتهم، وعندما بلغتها بالإعداد لهذه الدراسة كانت غاية في التعاون لتزويدي بالمعلومات وتحديث ما لدي من معلومات أخرى.

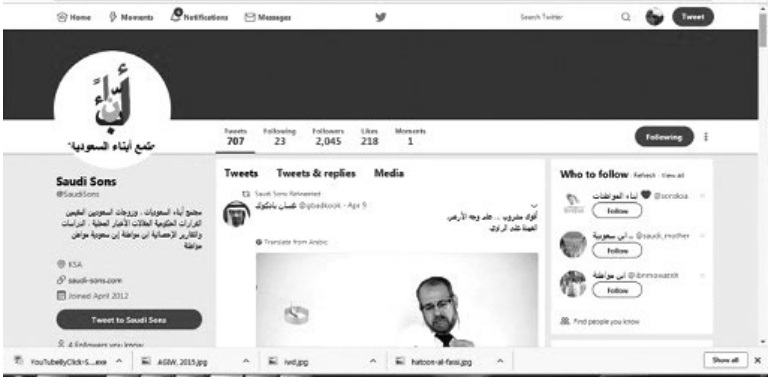

المصدر. موقع الإنترنت (أبناء السعوديات).

المصدر. صفحة "حقوق أبناء السعوديات المتزوجات من غير السعوديين" على الفيسبوك كانت نشطة حتى عام 2012.

وهذه المطالب تواجه للأسف موجة عنصرية لا يمكن استيعاب منطقها الذي يسوقنا إلى مساحات من التعصب القبلي المقيت، والذي يستخدم خطاباً مشوهاً، فيه البذاءة والاستعداء ونداءات الجاهلي نحو أبناء السعوديات، دون أن يجدوا موقفاً رسمياً ينصفهم أو يدافع عنهم إلا فيما ندر من المواطنين الشرفاء. ويصطف أبناء المواطنات صفاً واحداً ضد هذا التحرك العنصري ضدهم؛ مثل وسم #لا_لتجنيس_أبناء_المواطنات الذي يجوب تويتر في كثير من الفترات بحسب نشاط المطالبات، وقد رد عليه أحد أبناء المواطنات (عبدالملك Abdulmalik @AmGashgari بقوله وهو يخاطب أمه المواطِنة، بعنوان "فَكُّلِي وَاشْرَبِي وَقَرِّي عَيْنًا":

سعادة المواطنة الفاضلة، يجب أن تعلمي أن جميع ملوك آل سعود والدولة قد منحوا أبنائك حق الحصول على الجنسية إكراماً لكِ بموجب المادة الثامنة من نظام الجنسية، ولكن التعطيل من الأحوال المدنية!
لذلك أرجو أن تتجاهلي الردود السلبية من الحسابات المجهولة التي تطلب منكِ الرحيل من المملكة، والتي تطلب طرد أبنائك، والتي شككت في وطنيتك، والتي شككت في شرفك وعرضك، لأنها حسابات من الخارج هدفها زعزعة الأمن والاستقرار ووحدة الصف والتشكيك في اهتمام الدولة بمواطنيها ورعايتهم.
واعلمي بأن كل السعوديين رجال ونساء يسيرون خلف ملوكهم وتحت رايتهم ولا يخرجون عن أوامرهم.
فلم تطلب الدولة منك الرحيل، ولم تطلب من أبنائك الرحيل وكفلت لهم حق الحصول على الجنسية، ولم تشكك الدولة في وطنيتك، ولم تشكك الدولة في عرضك وشرفك.
وتأكدي بأنه لم ولن يطلب منكِ جميع السعوديين ذلك.
واعلمي بأن الدولة حريصة على أبنائك وعدم إبعادهم عنكِ وأقرب دليل لذلك عند قطع العلاقات مع دولة قطر فقد أمر الملك سلمان بالسماح للقطريين أبناء المواطنات السعوديات بالبقاء في المملكة وأنشأ مركز مخصص لذلك.
فأرجو أن تقري عيناً فلن تُظلمي وابنائك بإذن الله في دولة حكامها آل سعود.

وما إن مضى أسبوع على الهاشتاغ المضاد أعلاه حتى ظهر هاشتاغ جديد يدعو إلى تجنيس أبناء المواطنات: #نعم_لتجنيس_أبناء_المواطنات. وقد حصل على نسبة عالية من التأييد، وبقي (ترنداً) على تويتر لعدة أيام خلال 28–29–30 أكتوبر 2017، وأخذ يتفاعل بشدة تزامناً مع إيقاف أحد كتاب صحيفة عكاظ (الأستاذ غسان بادكوك) عن الكتابة؛ لتبنيه قضية تجنيس أبناء المواطنات، واستعراضه قضيتهم بشكل تفصيلي في عدد من المقالات (انظر أحدها، 2015)، وكان جزءاً من سبب الهجوم عليه موقفه من أبناء السعوديات، الذي تداخل مع خطاب عنصري؛ وهو ما جعل مجتمع أبناء السعوديات يتبنى كلتا القضيتين، قضيتهم وقضية الدفاع عن الكاتب الذي دافع عنهم ثم أُوقف عن الكتابة. وقد تطور الهاشتاغ /الوسم لإجراء تصويت على تويتر لاستطلاع الرأي العام حول التجنيس من عدمه، وحتى زمن تصويتي الذي أدليت به في 2018، كانت النتيجة

85% مؤيدين للتجنيس، مع ملاحظة أن هذه المسوحات ليست رسمية ولا تمثل – بالضرورة – جميع الشرائح.

وقد تمت مهاجمتي شخصياً على تويتر أيضاً مع كل من تناولوا موضوع حق أبناء المواطنات كتابةً أو تغريداً، ولا سيما بعد كتابتي موضوعاً بهذا الشأن في صحيفة الرياض (أبناء المواطنات الخليجيات)، وتبني مجلس الشورى السعودي لهذه القضية أيضاً. فكان الهجوم شنيعاً على كل عضوات مجلس الشورى ممن تبنين هذه التوصية؛ مثل لطيفة الشعلان، موضي الخلف، إقبال درندري وغيرهن، بالإضافة إلى الكاتبات، وذلك خلال مطلع عام 2018؛ مما حدا بي في النهاية إلى إحالتهم على التطبيق الساخن لوزارة الداخلية "كلنا أمن"، الذي كان يتعامل معهم مباشرة. وقامت عضوات مجلس الشورى برفع القضايا والإعلان عن ذلك في وسائل التواصل الاجتماعي حتى خفت وطأتهم شيئاً فشيئاً. وتابع مجلس الشورى محاولاته فتبنى في يوليو 2020 حلاً أقل حدة من التجنيس بالولادة فطالب بالإقامة الدائمة، ولم يسلموا كذلك (عكاظ، 2020، يوليو، 15).

الحِراك الأممي

وتعد المبادرة الأممية للمفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين بوسم أنا أنتمي #IBelong عام 2014 مبادرة تتوافق مع احتياجات العصر ومساحات تعبيره، متخذين القضاء على حالة اللاجنسية هدفاً خلال عشر سنوات في ظل مساواة النوع الاجتماعي في كل قوانين الجنسية بحلول عام 2024 (الأمم المتحدة، المفوضة السامية لحقوق اللاجئين). ولا يمكنني إعطاء هذا الحراك قيمة عالية على المستوى المحلي الذي لا يؤثر فيه الحراك العالمي إلا بعد مضي فترة من الزمن وبعد تضافر الجهود الرسمية معه.

لماذا التجنيس والتوصية به؟

تجاوباً مع المادة التاسعة من النظام الأساسي التي تنص على "أن الأسرة هي نواة المجتمع السعودي"، والمادة العاشرة التي تنص على أن "تحرص الدولة على توثيق أواصر الأسرة، والحفاظ على قيمها العربية والإسلامية،

ورعاية جميع أفرادها، وتوفير الظروف المناسبة لتنمية ملكاتهم وقدراتهم"، فإن أي توصية تخص أبناء وأطفال وأم وأب فهي تنطلق من "أسرة"، وهذه الأسرة هي التي تحرص الدولة على توثيق أواصرها والمحافظة على قيمها ورعاية جميع أفرادها وتنمية ملكات كل أطرافها وقدراتهم. وكما تقول إحدى بنات المواطنات: "إن الأم هي التي تربي وتنشئ وتزرع في أطفالها قيماً وفكراً وسلوكاً مستمداً من قيم بلادها، ومع ذلك فإن حصول الأم غير السعودية على الجنسية يتم بسهولة أكبر بكثير عند زواجها من مواطن من حصول أبناء الأم السعودية على الجنسية" (عبدالله، 2011).

إن هذه المادة تلخص مدى أهمية التوصية القادمة المتصلة بأبناء المواطنات؛ إذ إن الحفاظ على الأواصر الأسرية لا يتم إلا في جو من الاستقرار الأسري والاجتماعي الذي ينشر الطمأنينة والسكينة في نفوس الأسر، أمهات، آباء وأبناء، ويحفظهم من الإحساس بالألم، بالظلم، بالحرمان وبالضياع النفسي (الشريمي، 2020). فعندما تشعر المرأة المواطنة أن وطنها قد لم شمل أسرتها داخله وأنه يحافظ على كرامتها وكرامة أبنائها فهذا ذروة ما يعزز إحساسها بالمواطنة وإحساس كل فرد بالولاء.

فالمواطَنة تعني العدل بين المرأة والرجل في الحصول على حقوق الهوية والقيام بالتزاماتها من الانتماء والولاء، وفق فوزية أبوخالد (2007)، التي ترى أيضاً أن حرمان هذه الأسر من حصول أبنائها على الجنسية يؤدي إلى حرمانهم من العديد من أسباب الاستقرار الأسري، وأن لذلك نتائج غير مواتية على المستقبل الأسري للمرأة السعودية وأولادها وخاصة في حالة الطلاق أو الترمل، وحتى في حالة استمرار العشرة الزوجية، فإنها بحاجة إلى ما يدعمها من ضمانات الاستقرار والعيش الكريم.

ومن البدهي القول إن أبناء المواطنات ممن ولدوا وتربوا على أرض وطنها ومدارسه وعاداته وتقاليده، هم الأكثر ولاء للسعودية، ويزيد ولاؤهم كلما كان هناك مقابل حمائي ومقابل اعترافي بانتمائهم، ولا يقل هذا الانتماء بين أبناء

المواطنات خارج المملكة ولكنه يتأثر بالعوامل المحبطة التي تحيط بالأم، وهو ما عرضنا له من خلال تجارب بعض الأمهات المواطنات المقيمات بالخارج.

وفي ظل احتياج غالبية دول الخليج إلى زيادة عدد سكانها والاستثمار في طاقاتها البشرية فإن أبناء المواطنات يمثلون فرصة ثمينة للاستثمار في تجنيسهم وهم الأكثر ضماناً وولاءً وارتباطاً، لاسيما ممن ولدوا وتربوا بين ظهراني أوطان أمهاتهم. ولهذا الاستثمار فوائد معروفة ومدروسة اجتماعياً وأمنياً واقتصادياً على المدى البعيد بالحفاظ على مكتسبات المواطنات، فضلاً عن أنه يضمن العدل الذي قامت عليه الدولة ونظامها الأساسي ودستورها.

إن المملكة العربية السعودية في حاجة إلى مراجعة قوانين تجنيس أبناء المواطنات، ومن باب العدل والمساواة بين المواطنين إعطاء المرأة الحق في مد جنسيتها إلى أبنائها المقيمين معها في وطنها سواء ولدوا داخل الوطن أو خارجه، وأن يُخيروا عندما يبلغون الرشد بين جنسية أمهم أو جنسية أبيهم، مع مراعاة حالة الأم الزواجية، ودراسة حال الأبناء في حال طلاق الأم أو ترملها، وألا يُحرم الأبناء من الإقامة وامتيازاتهم السعودية بعد وفاة أمهم.

وإلى أن يتم إقرار مد جنسية المواطنة السعودية لأبنائها فإن عدداً من الخطوات ينبغي القيام بها تمهيداً لذلك على المنظور القريب نلخصها فيما يأتي:

- ضرورة مراجعة اشتراط مادة "سعودية جد الأم" لتجنيس الأبناء في ظل تعذر الحصول على هذه الوثائق القديمة إن لم يكن استحالته.
- ضرورة دراسة الحالات بشكل فردي وألا يُقيد التجنيس دون مراجعة للفروق الفردية.
- من المهم الأخذ بعين الاعتبار أن عدم تجنيس أبناء المواطنات يؤدي إلى خسارة الوطن للمواطنة وأبنائها جميعاً ودفعها إلى الهجرة والبحث عن دولة أكثر رأفة وكرامة لها ولأبنائها.
- نحتاج للتمييز بين مسألة مد الجنسية المطلوبة هنا، وإعطاء أبناء المواطنة بعض الامتيازات، التي لا تكفي.

- وبالنسبة للمواطنات المقيمات خارج المملكة، فإننا في حاجة إلى إعادة النظر في جميع الإجراءات التي تتعلق بالسفر لتسهيل آلية الدخول والخروج لعائلات أبناء المواطنات؛ بما يكفل لهن الحفاظ على كرامة المواطنة والتماسك العائلي لها وروابطها الأسرية داخل المملكة.
- وبالنسبة لأبناء المواطنات المقيمات في دول الخليج على وجه الخصوص، فإننا في حاجة إلى الوصول إلى آلية تحت مظلة مجلس التعاون تضمن معاملة أبنائها معاملة المواطنين الخليجيين.

وأخيراً، فبمقارنة بلادنا بالبلاد التي تجنس بالولادة، فإننا نُعد متأخرين كثيراً عن الركب المتقدم والمتحضر ونحتاج إلى إعادة النظر فيما يعنيه التجنيس، وربما نعيد النظر لدرجة إعطاء الجنسية لمواليد السعودية أيضاً.

ويجب النظر إلى التمييز ضد المواطنات المتزوجات من غير مواطنين وأبنائهن في إطار التمييز الأوسع ضد غير المواطنين المقيمين في دول مجلس التعاون الخليجي؛ مما يعد انتهاكاً لكرامة الإنسان الأساسية ومخالفاً للقيم الإسلامية والعالمية لحقوق الإنسان. وفي دراسة حول الجنسية في الخليج أجرتها العنود الشارخ ولبنى القاضي تقولان: "وقد عبرت الكثير من النساء اللواتي خضعن للمقابلة عن غضبهن بسبب استثنائهن من مزايا الجنسية التي يحصل عليها المواطنون وزوجاتهم المجنسات تلقائياً، ومن المعاملة غير المتعاطفة معهن، سواء من السلطات أو المجتمع، والنظرة المتعالية للمواطنين تجاههن وتجاه أبنائهن" (2015، ص.57). كما تريان في نتائجها التي شملت دراسة مجلس التعاون الخليجي عام 2015:

"ما بات جلياً بعد مقابلة الكثير من المواطنات المتزوجات من غير مواطنين هو أنه حتى بعد إجراء تغييرات إيجابية وتعديلات قانونية من شأنها أن تُحسن من أوضاعهن وأوضاع أسرهن، إلا أن هناك الكثير من الممارسات التمييزية المجتمعية التي ما زالت قائمة بصورة مزمنة والتي تعوق التنفيذ والتطبيق الفعليين لهذه القوانين الجديدة". (الشارخ والقاضي، ص.58).

مما يعني أن المواطنات وأبناءهن في حاجة لحماية الدولة بقوانين حازمة تجرّم العنصرية وتعاقب المتجاوزين لتكفل الحياة الآمنة والكريمة لهم.

الخاتمة

بعد استعراض مفهوم المواطنة والجنسية في بناء الدولة الحديثة وكيف أنها مفاهيم طارئة على مجتمعاتنا، وعلى الرغم من ذلك نتشبث بها وكأنها قرآن منزل، ونربط بينها وبين السيادة وكأن الدول الكبرى التي تجنس المولودين على أراضيها وأبناء المواطنات وأزواجهم، مضيّعة للسيادة؛ مما يثير التساؤل التشكيكي حول مفهوم السيادة في دولنا العربية.

كثيراً ما يغيب عن ضمير المسؤولين في قضية التجنيس وحرمان المرأة السعودية من حقها المدني في بلدها أن قانون الجنسية ليس قانوناً ثقافياً أو دينياً مقدساً، إنما هو أحد القوانين التي فرضها شكل الدول القومية/الوطنية الحديثة التي ننعم بها اليوم، والتي لم تكن من اختراعنا وإنما هي مقتبسة ومستمدة من التطور الحضاري والفكري الأوروبي على وجه الخصوص، وقد أصبحت شكلاً عالمياً قبلته وتعمل به كل شعوب العالم. وأصبحت الجنسية أحد المحددات التي تميز مواطني بلد عن آخر وتحدد أيضاً حقوق هؤلاء المواطنين في بلدهم.

وتم بعد ذلك استعراض الاتفاقيات الدولية وتأكيدها هذا الحق؛ ومن ثم دخلنا في التخصيص إلى دائرة المملكة العربية السعودية وحالة المواطِنة فيها ونظام الجنسية وما يتبع ذلك، وانتهينا إلى أوجه معاناة المواطنات وأبنائهن وحراكهن حيال ذلك. وما كان ينبغي الإشارة إليه هو الفاقد الاقتصادي لتأجيل حل هذه القضية وترك فرصة تجنيس أبناء المواطنات للريح؛ مما يضعف من كثير من فرص الولاء ويفكك أواشج الأسر واستقرارها، ويشجع الكثير من المواطنات على الهجرة بأبنائهن متى توافرت الإمكانية.

ولسبب غير مفهوم، أو مفهوم وأحاول القفز عليه، فإن المرأة أُخرجت من خانة المواطَنة مع بدايات تكوين هذه الكيانات السياسية لأسباب ثقافية وأبوية تعتبر المرأة كائناً غير مكتمل الأهلية ولا يستحق أن يُساوى مدنياً مع الرجل، لكنها حالة تخلصت منها الدول التي اخترعت هذا النظام، واليوم البلاد الوحيدة

التي تُنقص من مُواطَنة نسائها أو مواطَنة أبنائها هي بعض دولنا العربية التي تعتمد على الغرب في تنظيماتها السياسية، ولكنها لا تقتدي به في مجال إعطاء المرأة مواطنتها الكاملة.

وفي حال المملكة العربية السعودية، فإن من الواضح أن هناك تغيرات قادمة مع تتابع الإصلاحات على مستويات عدة اجتماعية واقتصادية وسياسية وقانونية مع اهتمام خاص بحقوق النساء، وقد شملت هذه الإصلاحات قضية أبناء المواطنات بعدد من القرارات التي فرجت الكثير من ضائقاتهم، وتفتح الباب أمام المزيد من الانفراجات التي نأمل أن تصل إلى مرحلة إعطاء النساء السعوديات الحق في منح الجنسية لأبنائهن لدى الولادة، وربما أيضاً لكل مواليد السعودية.

المراجع

أبو خالد، فوزية. (2007، يناير 14) حق الجنسية لأبناء المواطنة. *أخبار الخليج*.

الأمم المتحدة، المفوضية السامية لشؤون اللاجئين. استرجعت بتاريخ 2020/12/24 من http://www.refworld.org/pdfid/58aff4d94.pdf

بادكوك، غسان. (2015، يونيو5). أبناء السعوديات.. في مهب "النقاط". *عكاظ*. استرجعت بتاريخ 2021/1/7 من https://www.okaz.com.sa/article/996174/%D8%A7%D9%84%D8%B1%D8 %A3%D9%8A%

بشارة، عزمي. (2012). *المجتمع المدني، دراسة نقدية* (ط.6). المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات.

التركي، ثريا. (2003). مفهوم المواطنية وممارستها في المملكة العربية السعودية. في سعاد جوزف (تحرير)، دنيز كانديوتي (تقديم)، *الجندر والمواطنية في الشرق الأوسط*، 253–274. (ريما فواز الحسيني رمزي نعمان وعادل خيرالله، ترجمة). دار النهار. (2000).

الجربوع، أيوب بن منصور، والمحيسن، خالد بن عبدالمحسن. (2010). *المركز القانوني للمرأة في المملكة العربية السعودية*.

الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان. (2010). *التقرير الثاني عن أحوال حقوق الإنسان في المملكة العربية السعودية*. استرجعت بتاريخ 2020/12/20 من

http://nshr.org.sa/wp - content/uploads/2013/10/90_%D8%A7%D9%84%-D8%AA%D9%82%D8%B1%D9%8A%D8%B1-%D8%A7%D9%84%D8%AB%-D8%A7%D9%86%D9%8A-%D8%B9%D9%86-%D8%A3%D8%AD%D9%88%-D8%A7%D9%84-%D8%AD%D9%82%D9%88%D9%82-%D8%A7%D9%84%-D8%A5%D9%86%D8%B3%D8%A7%D9%86-%D9%81%D9%8A-%D8%A7%D9%84%D9%85%D9%85%D9%84%D9%83%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%B9%D8%B1%D8%A8%D9%8A%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%B3%D8%B9%D9%88%D8%AF%D9%8A%D8%A9-1429%D9%87%D9%80-2008%D9%85.pdf_

جوزف، سعاد (2003). عملية جندرة المواطنية في الشرق الأوسط. في سعاد جوزف (تحرير)، دنيز كانديوتي (تقديم)، *الجندر والمواطنية في الشرق الأوسط* (35–66) (ريما فواز الحسيني ورمزي نعمان وعادل خيرالله، ترجمة). دار النهار. (2000).

الدباغ، مي، ورمضان، أسماء. (2013). النوع الاجتماعي: نحو تأصيل المفهوم في العالم العربي واستخدامه في صياغة سياسات عامة فعالة. *المجلة العربية لعلم الاجتماع (إضافات)، 23/24*، 118–140.

الزاحم، إبراهيم. (2014، اكتوبر 15). «الإسكان»: يحق للمواطنة المتزوجة من أجنبي الحصول على الدعم السكني. *الحياة*. استرجعت بتاريخ 12/11/2020 من https://www.mubasher.info/news/2584038/-%D8%A7%D9%84%-D8%A5%D8%B3%D9%83%D8%A7%D9%86-%D9%8A%D8%AD%D9%82-%D9%84%D9%84%D9%85%D9%88%D8%A7%D8%B7%D9%86%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%AA%D8%B2%D9%88%D8%AC%-D8%A9-%D9%85%D9%86-%D8%A3%D8%AC%D9%86%D8%A8%D9%8A-%D8%A7%D9%84%D8%AD%D8%B5%D9%88%D9%84-%D8%B9%D9%84%D9%89-%D8%A7%D9%84%D8%AF%D8%B9%D9%85-%D8%A7%D9%84%D8%B3%D9%83%D9%86%D9%8A

السيف، توفيق. (2017، أبريل 12). مواطنون فقط... لا ذميون ولا مستأمنون. *الشرق الأوسط*. استرجعت بتاريخ 2/1/2021 من https://aawsat.com/home/article/900261/%D8%AA%D9%88%D9%81%-D9%8A%D9%82-%D8%A7%D9%84%D8%B3%D9%8A%D9%81/%D9%85%D9%88%D8%A7%D8%B7%D9%86%D9%88%D9%86-%D9%81%D9%82%D8%B7-%D9%84%D8%A7-%D8%B0%D9%85%D9%8A%D9%88%D9%86-%D9%88%D9%84%D8%A7-%D9%85%D8%B3%D8%AA%D8%A3%D9%85%D9%86%D9%88%D9%86

الشارخ، العنود، والقاضي، لبنى. (2015). *وضع المواطنات المتزوجات من غير مواطنين بدول مجلس التعاون الخليجي*. مركز دراسات وأبحاث المرأة، كلية العلوم الاجتماعية، جامعة الكويت بدعم من المجلس الأعلى للتخطيط والتنمية بالكويت وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

الشريمي، علي. (2020 يوليو 21). أبناء المواطنات والإقامة الدائمة. *الوطن*. استرجعت بتاريخ 2/1/2021 من https://www.alwatan.com.sa/article/1051755

شوكة، عبد الرسول عبد الرضا جابر. (2012). *الجنسية – التأصيل التاريخي للجنسية – التأصيل القانوني للجنسية (تعريفها، طبيعتها، عناصرها، اساسها)*. جامعة بابل. كلية القانون. استرجعت بتاريخ 2/1/2021 من http://www.uobabylon.edu.iq/uobcoleges/lecture.aspx?fid=7&lcid=31950

صحيفة أم القرى. (2012)، قرار رقم: (406) وتاريخ: 27/12/1433هـ الموافقة على الترتيبات الخاصة بأولاد المواطنة السعودية من غير السعودي، (4442). استرجعت بتاريخ 28/6/2021 من https://migrationpolicy.unescwa.org/sites/default/files/policies/2012_Saudi_Arabia_law_No_406.pdf

صفحة أبناء المواطنات. (2016، يوليو 8). إنفوغراف نظام التجنيس. *@sonsksa* تويتر. استرجعت بتاريخ 2/1/2021 من https://twitter.com/sonsksa/media?lang=ar

عبدالله، الهنوف. (2011، سبتمبر 27). *شهادة أبناء وبنات مواطنات*. عن طريق محمد قاسم عطاالله، تواصل بالإيميل.

عكاظ، الرياض (2017، اكتوبر 24). الغموض يحيط بقرار الوزارة 8 عراقيل تواجه «زوج المواطنة».. و«العمل» تختار الصمت. *عكاظ*. استرجعت بتاريخ 2/1/2021 من https://www.okaz.com.sa/article/1583285/%D9%85%D8%AD%D9%84%-D9%8A%D8%A7%D8%AA/8-%D8%B9%D8%B1%D8%A7%D9%82%-D9%8A%D9%84-%D8%AA%D9%88%D8%A7%D8%AC%D9%87-%D8%B2%D9%88%D8%AC-%D8%A7%D9%84%-D9%85%D9%88%D8%A7%D8%B7%D9%86%D8%A9-%D9%88%D8%A7%D9%84%D8%B9%D9%85%D9%84-%D8%AA%-D8%AE%D8%AA%D8%A7%D8%B1-%D8%A7%D9%84%-D8%B5%D9%85%D8%AA

عكاظ، جدة. (2020، يوليو 15). مصادر لـ عكاظ: مقترح شوري جديد يمنح أبناء المواطنات الإقامة الدائمة. *عكاظ*. استرجعت بتاريخ 2/1/2021 من https://www.okaz.com.sa/news/local/2032968

الغامدي، أسمهان. (2013، سبتمبر 20). أبناء السعوديات من أجانب.. مواطنون مع وقف التنفيذ. *الرياض*. استرجعت بتاريخ 2/1/2021 من http://www.alriyadh.com/869179

الفاسي، هتون أجواد. (2015). مواطنة المرأة بين الفقهي والقانوني، تطبيق على حالة المرأة السعودية. في يسري مصطفى (تحرير)، *حقوق النساء المرأة بين الشرع والتشريع مقتضيات الواقع وإشكاليات التطبيق* (79–90). المؤسسة المصرية لتنمية الأسرة.

الكواري، علي. (2004). مفهوم المواطنة في الدولة الديمقراطية. في علي الكواري (تحرير)، *المواطنة والديمقراطية في البلدان العربية*. مركز دراسات الوحدة العربية.

موقع إنترنت. *أبناء السعوديات*. استرجعت بتاريخ 23/12/2020 من http://www.saudi-sons.com/ar/wp-content/cache/supercache/www.saudi-sons.com/ar/index.html.gz

المويلحي، بنان. (2012، أبريل 1). حقوق الإنسان: 750 ألف سعودية متزوجة من أجنبي. *الشرق*. استرجعت بتاريخ 2/1/2021 من http://www.alsharq.net.sa/2012/04/01/194469

واس (وكالة الأنباء السعودية). (2017، اكتوبر 23). السماح لأم المواطن وابن المواطنة بالعمل بمهن السعوديين. *الرياض*. استرجعت بتاريخ 2/1/ 2021 من http://www.alriyadh.com/1631911

الوثائق الرسمية للأمم المتحدة. (2008، 14 يناير إلى 1 فبراير). *تقرير اللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة (CEDAW)*. الدورة الأربعون. *استرجعت بتاريخ 2/1/2021 من* http://tbinternet.ohchr.org/_layouts/treatybodyexternal/Download.aspx?symbolno=A%2f63%2f38(SUPP)&Lang=en

وثائق سعودية. (1374). *نظام الجنسية العربية السعودية 1374 (1954)*. مرسوم ملكي رقم 8/20/5604 وتاريخ 1374/02/22. استرجعت بتاريخ 2021/1/2 من المركز الوطني للوثائق والمحفوظات (هيئة الخبراء بمجلس الوزراء)
http://www.ncar.gov.sa/Documents/Details?Id=SUYIvvcmI AJxn8mjhck Uyw%3D%3D

وثائق سعودية. (1379). *تعديل نص المادة 7 من نظام الجنسية عام 1374هـ*. مرسوم ملكي رقم م/20 وتاريخ 1379/11/12. استرجعت بتاريخ 2021/1/2 من المركز الوطني للوثائق والمحفوظات (هيئة الخبراء بمجلس الوزراء)
http://www.ncar.gov.sa/Documents/Details?Id=MHvFekfK5DYizllsRcR-KEQ%3D%3D

وثائق سعودية. (1405). *تعديل نص المادة الثامنة من نظام الجنسية عام 1374هـ*. مرسوم ملكي رقم م/14، وتاريخ 1405/05/24. استرجعت بتاريخ 2021/1/2 من المركز الوطني للوثائق والمحفوظات (هيئة الخبراء بمجلس الوزراء)
http://www.ncar.gov.sa/Documents/Details?Id=CC9%2FQJMA0eBlidjdDl3-ViA%3D%3D

وثائق سعودية. (1425). *تعديل مجموعة مواد على نظام الجنسية عام 1374هـ*. مرسوم ملكي رقم م/54، وتاريخ 1425/10/29. استرجعت بتاريخ 2021/1/2 من المركز الوطني للوثائق والمحفوظات (هيئة الخبراء بمجلس الوزراء)
http://www.ncar.gov.sa/Documents/Details?Id=2OCjDNg31o%2-FupdCGXwspCg%3D%3D

وثائق سعودية. (1426). *اللائحة التنفيذية لنظام الجنسية العربية السعودية عام 1426هـ*. قرار وزاري رقم 74/وز، وتاريخ 1426/03/09. استرجعت بتاريخ 2021/1/2 من المركز الوطني للوثائق والمحفوظات (هيئة الخبراء بمجلس الوزراء)
http://www.ncar.gov.sa/Documents/Details?Id=Nv1%2BuW1Uavgt-N7AWdG1wjQ%3D%3D

وثائق سعودية. (1426). *تعديل المادة 7 والمادة 21 من اللائحة التنفيذية لنظام الجنسية لعام 1426هـ*. قرار وزاري رقم 2/وز وتاريخ 1433/01/17. استرجعت بتاريخ 2/1/2021 من المركز الوطني للوثائق والمحفوظات (هيئة الخبراء بمجلس الوزراء).
http://www.ncar.gov.sa/Documents/Details?Id=jFUL%2FgDAh6BEaZLe1Mx-CUg%3D%3D

وثائق سعودية. (1992). *النظام الأساسي للمملكة العربية السعودية*. (1412/1992). مرسوم ملكي رقم 90/أ وتاريخ 1992/3/1 من المركز الوطني للوثائق والمحفوظات (هيئة الخبراء بمجلس الوزراء). استرجعت بتاريخ 2021/1/2 من
https://laws.boe.gov.sa/BoeLaws/Laws/LawDetails/16b97fcb-4833-4f66-8531-a9a700f161b6/2

Abdullah, A. (2011, Sep 27). *Testimony of Sons and Daughters of Female Citizens* (in Arabic). Via Muhammad Qasim Atallah. Email communication.

Abu Khalid, F.A. (2007, January 14). The Right of Extending Nationality for the Children of the Female Citizen (in Arabic). *Akbar al-Khaleej*.

Al-Dabbagh, M. & Ramadan, A. (2013). Gender: Towards Rooting the Concept in the Arab World and Utilizing it in forming Effective Public Policies (in Arabic). *The Arab Journal for Sociology (Idhafaat), 23/24,* 118-140.

Al-Fassi, H. A. (2015). The Citizenship of Women between the Theological and the Legal, Implementation on the Status of Saudi Women (in Arabic). In Yusri Mustafa (Ed.), *Rights of Women, Women between the Religious ruling and the Legislation, Reality Requirements, and the Problems of Implementation*. (79-90). The Egyptian Institution from Family Development.

Al-Ghamdi, A. (2013, Sep 20). The Children of Female Citizens married to Foreigners. Suspended Citizens! (in Arabic). *Al-Riyadh*. Retrieved Jan 2, 2021 from http://www.alriyadh.com/869179

Al-Jarboo, A.M., & al-Muheisen, K.A. (2010). *The Legal Status of Women in Saudi Arabia* (in Arabic).

Al-Kawwari, A. (2004). The Concept of Citizenship in the Democratic State (In Arabic). In Ali al-Kawwari (Ed.), *Citizenship and Democracy in the Arab World*. Center for Arab Unity Studies.

Al-Muweilhi, B. (2012, April 1). Human Rights: 750 Thousand female citizens are married to foreigners (in Arabic). *Al-Sharq*. Retrieved Jan 2, 2021 http://www.alsharq.net.sa/2012/04/01/194469

Al-Seif, T. (2017, Aril 12). Only citizens.. not Dhimiyyun nor Musta'manoon (in Arabic). *Asharq al-Awsat*. Retrieved Jan 2, 2021 from https://aawsat.com/home/article/900261/%D8%AA%D9%88%D9%81%D9%82-%D8%A7%D9%84%D8%B3%D9%8A%D9%81/%D9%85%D9%88%D8%A7%D8%B7%D9%86%D9%88%-D9%86-%D9%81%D9%82%D8%B7-%D9%84%D8%A7-%D8%B0%D9%85%D9%8A%D9%88%D9%86-%D9%88%D9%84%D8%A7-%D9%85%D8%B3%D8%AA%-D8%A3%D9%85%D9%86%D9%88%D9%86

Al-Sharekh, A. & al-Qadi, L. (2015). *The Position of Female Citizens Married to Non-citizens in the Gulf Corporation Council States (in Arabic)*. Center for Women Studies and Research, Faculty of Social Sciences, Kuwait University, Supported by the Supreme Council for Planning and Development in Kuwait and the UNDP.

Al-Shureimi, A. (2020, July 21). The Children of Female Citizens and the Permanent Residency (in Arabic). *Al-Watan*. Retrieved Jan 2, 2021 from https://www.alwatan.com.sa/article/1051755

Altorki, S. (2003). The Concept and Practice of Citizenship in Saudi Arabia (in Arabic). In Suad Joseph (Ed.), Deniz Kandiyoti (intro.), *Gender and*

Citizenship in Middle East. (Rima F. Al-Husseini, Ramzi Numan and Adel KhayrAllah, Tran.). (253-274). Dar al-Nahar. (2000).

Al-Zahim, I. (2014, October 15). "Housing": Any female citizen married to a foreigner has the right to get housing subsidy (in Arabic). *Al-Hayat*. Retrieved October 12, 2020 from https://www.mubasher.info/news/2584038/-%D8%A7%D9%84%-D8%A5%D8%B3%D9%83%D8%A7%D9%86-%D9%8A%D8%AD%D9%82-%D9%84%D9%84%D9%85%D9%88%D8%A7%D8%B7%-D9%86%D8%A9-%D8%A7%D9%84%-D9%85%D8%AA%D8%B2%D9%88%D8%AC%D8%A9-%D9%85%D9%86-%D8%A3%D8%AC%D9%86%D8%A8%-D9%8A-%D8%A7%D9%84%-D8%AD%D8%B5%D9%88%D9%84-%D8%B9%D9%84%D9%89-%D8%A7%D9%84%D8%AF%D8%B9%D9%85-%D8%A7%D9%84%D8%B3%D9%83%D9%86%D9%8A/

Badkook, G. (2015, June 5). Children of Saudi Women.. in the windblows of "Points" (in Arabic). *Okaz*. Retrieved 7/1/2021 from https://www.o-kaz.com.sa/article/996174/%D8%A7%D9%84%D8%B1%D8%A3%-D9%8A/

Bishara, A. (2012). *The Civil* Society*, a critical study (6th ed.) (in Arabic)*. *The Arab Center for Research and Policies Studies*.

Children of Female Citizens' Web Page. (2016, July 8). Infographics of Nationality Law (in Arabic). *@sonsksa Twitter*. Retrieved July 8, 2016 from https://twitter.com/sonsksa/media?lang=ar

Convention on the Nationality of Women. (1934). League of Nations. Retrieved in January 2nd, 2021 from https://biblio-archive.unog.ch/Dateien/CouncilMSD/C-342-M-158-1934-V_EN.pdf

Joseph, S. (2003). Gendering Citizenship in the Middle East (in Arabic). In Suad Joseph (Ed.), Deniz Kandiyoti (intro), *Gender and Citizenship in Middle East*. (Rima F. Al-Husseini, Ramzi Numan and Adel KhayrAllah, Tran.). (35-66). Dar al-Nahar. (Originally published in 2000).

Okaz Riyadh. (2017, Oct 24). Suspense envelops the decision of Ministry number 8, Obstacles facing "The Citizen's Husband" and "The Labor (Ministry)" Chooses silence (in Arabic). *Okaz*. Retrieved Jan 2, 2021 from https://www.okaz.com.sa/article/1583285/%D9%85%D8%AD%D9%84%D9%8A%D8%A7%D8%AA/-%D8%B9%D8%B1%D8%A7%D9%82%D9%8A%D9%84-%D8%AA%D9%88%D8%A7%D8%AC%D9%87-%D8%B2%D9%88%D8%AC-%D8%A7%D9%84%D8%B7%D9%86%D8%A9-%D9%88%D8%A7%D9%84%D8%B9%D9%85%D9%84-%D8%AA%D8%AE%D8%AA%D8%A7%D8%B1-%D8%A7%D9%84%D8%B5%D9%85%D8%AA—

Okaz, Jeddah. (2020, July 15). Sources to Okaz: A New Shura Council Suggestion Gives the Children of Female Citizens a Permanent Residency. (in Arabic). *Okaz*. Retrieved Jan 2, 2021 from https://www.okaz.com.sa/news/local/2032968

Shhifat Umm Al-Qura. (2012). Decision No. 406, date 27/12/1433 AH. The consent on certain arrangements related to the children of the Saudi female citizen from a non-Saudi (in Arabic). (4442). https://mirgationpolicy.unescwa.org/sites/default/files/policies/2012_Saudi_Arabia_Law_No_406.pdf

Saudi Archives. (1374). *The System of the Saudi Arabian Nationality 174 (1954)* (in Arabic). Royal Decree no. 5604/20/8 dated 22/2/1374. Retrieved from the National Center for Documents and Archives (The Commission of Expertise at the Councils of Ministers) http://www.ncar.gov.sa/Documents/Details?Id=SUYIvvcmIAJxn8mjhckUyw%3D%3D

Saudi Archives. (1379). *The Amendment of article 7 of the System of the Saudi Arabian Nationality year 1374 H* (in Arabic). Royal Decree no. 20/m dated 12/11/1379. Retrieved Jan 2, 2021 from the National Center for Documents and Archives (The Commission of Expertise at the Councils of Ministers) http://www.ncar.gov.sa/Documents/Details?Id=MHv-FekfK5DYizllsRcRKEQ%3D%3D

Saudi Archives. (1405). *Amendment of article 8 of the System of the Saudi Arabian Nationality year 1374 H* (in Arabic). Royal Decree no. 14/m dated 24/5/1405. Retrieved Jan 2/2021 from the National Center for Documents and Archives (The Commission of Expertise at the Councils of Ministers) http://www.ncar.gov.sa/Documents/Details?Id=CC9%2FQJMA0e BlidjdDl3ViA%3D%3D

Saudi Archives. (1425). *Amendment of some articles of the System of the Saudi Arabian Nationality year 1374 H*. (in Arabic). Royal Decree no. 54/m dated 29/10/1425. Retrieved Jan 2/2021 from the National Center for Documents and Archives (The Commission of Expertise at the Councils of Ministers) http://www.ncar.gov.sa/Documents/Details?Id=2OCjDN-g31o%2FupdCGXwspCg%3D%3D

Saudi Archives. (1426). *Amendment of article 7 and 21 from the The Executive Regulations of the System of the Saudi Arabian Nationality of the year 1426 H*. (in Arabic). Ministerial decision no. 2/wz dated 17/1/1433. Retrieved Jan 2/2021 from the National Center for Documents and Archives (The Commission of Expertise at the Councils of Ministers) http://www.ncar.gov.sa/Documents/Details?Id=jFUL%2Fg DAh6-BEaZLe1MxCUg%3D%3D

Saudi Archives. (1426). *The Executive Regulations of the System of the Saudi Arabian Nationality of the year 1426 H*. (in Arabic). Ministerial decision

no. 74/wz dated 9/3/1426. Retrieved Jan 2/2021 from the National Center for Documents and Archives (The Commission of Expertise at the Councils of Ministers) http://www.ncar.gov.sa/Documents/Details?Id=Nvl%2BuW1UavgtN7AWdG1wjQ%3D%3D

Saudi Archives. (1992). *The Basic Law of Governance of the Kingdom of Saudi Arabia* (in Arabic). Royal Decree no. 90/A dated 1/3/1992. Retrieved Jan 2/2021 from the National Center for Documents and Archives (The Commission of Expertise at the Councils of Ministers) https://laws.boe.gov.sa/BoeLaws/Laws/LawDetails/16b97fcb-4833-4f66-8531-a9a700f161b6/2

Saudi Sons website (in Arabic). Retrieved Dec 23, 2020 from http://www.saudi-sons.com/ar/wp-content/cache/supercache/www.saudi-sons.com/ar/index.html.gz

Shawkah, A. A.J. (2012). *Nationality-Historical Rooting of Nationality-Legal Rooting of Nationality* (in Arabic). Babel University: Faculty of Law. Retrieved Jan 2, 2021 from http://www.uobabylon.edu.iq/uobcoleges/lecture.aspx?fid=7&lcid=31950

SPA (Saudi Press Agency). (2017, Oct 23). Allowing the mothers of citizens and the sons of female citizens to work in the jobs of Saudis (in Arabic). *Al-Riyadh*. Retrieved Jan 2, 2021 from http://www.alriyadh.com/1631911

The Saudi Society for Human Rights. (2010). *The Second Report on Human Rights Status in Saudi Arabia* (in Arabic). Retrieved Dec 20, 2020 from http://nshr.org.sa/wp-content/uploads/2013/10/90_%D8%A7%D9%84%-D8%AA%D9%82%D8%B1%D9%8A%D8%B1-%D8%A7%D9%84%-D8%AB%D8%A7%D9%86%D9%8A-%D8%B9%D9%86-%D8%A3%D8%AD%D9%88%D8%A7%D9%84-%D8%AD%D9%82%D9%88%D9%82-%D8%A7%D9%84%-D8%A5%D9%86%D8%B3%D8%A7%D9%86-%D9%81%D9%8A-%D8%A7%D9%84%D9%85%D9%85%D9%84%D9%83%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%B9%D8%B1%D8%A8%D9%8A%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%B3%D8%B9%D9%88 %D8%AF%-D9%8A%D8%A9-1429%D9%87%D9%80-2008% D9%85.pdf

Theodorou, A. E. (2014). 27 countries limit a woman's ability to pass citizenship to her child or spouse. *Fact Tank*. Retrieved in January 2nd, 2021 from http://www.pewresearch.org/fact-tank/2014/08/05/27-countries-limit-a-womans-ability-to-pass-citizenship-to-her-child-or-spouse

United Nations, *The United Nations Refugee Agency*. Retrieved Dec 24, 2020 from http://www.refworld.org/pdfid/58aff4d94.pdf

United Nations' Official Archives. (2008, Jan 14-Feb 1). *The Report of the Committee for the Elimination of all Discrimination against Women (CEDAW)*. The Fortieth Session. Retrieved Jan 2, 2021 from http://tbinternet.ohchr.org/_layouts/treatybodyexternal/Download.aspx?symbolno=A%2f63%2f38(SUPP)&Lang=en

Citizenship of Saudi Women between the Legal and the Lived Reality: *The Moment of Marrying a Non-national*

Dr. Hatoon A. AL Fassi

Abstract

Objectives: This paper aims at finding solutions to the discriminatory problem that Arab Gulf women in general, and Saudi women, in particular, are facing in maintaining their citizenship. They are not allowed to pass their nationalities to their children when they get married to non-nationals. It also aims to show the present and future economic, social, security perils and consequences of this policy on state and society.

Method: This paper is using the historical, investigative, analytical method through the resources written on citizenship, and the modern state. It also analyzes the legal texts in relation to the local activism and the international treaties signed by the state. The paper's samples are women's voices inside and outside the kingdom.

Results: The paper finds that Saudi women passing their nationality to their children is possible and necessary to secure stability on the political, the social, the security, and the economic levels.

Conclusion: The study sees that for Saudi women to realize full citizenship, all forms of discrimination should be removed by enabling them to extend their nationality to their children like their fellow male citizens.

Keywords: Citizenship, Female citizen, Extending nationality, International Treaties, National constitutions, Equality, Activism, Saudi women.

د. هتون أجواد الفاسي، حاصلة على درجة الدكتوراه من جامعة مانشستر في المملكة المتحدة، عام 2000، أستاذ مشارك في تاريخ المرأة، زميلة فخرية في دراسات اللغة العربية والشرق الأوسط، جامعة مانشستر، عضوة سابقة في هيئة تدريس قسم الشؤون الدولية بجامعة قطر، وقسم التاريخ بجامعة الملك سعود، وكاتبة رأي منذ عام 1993. الاهتمامات البحثية: تاريخ الجزيرة العربية القديم والحديث، دراسات المرأة وتاريخها القديم والحديث.

الإيميل: hatoon.alfassi@manchester.ac.uk